

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



النفط في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي

إبان فترة إدارة جورج بوش الابن 2001-2008

دراسة حالة العراق

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية.

تحت إشراف الأستاذ

بن بلعيد فريد

من إعداد الطلبة

يوس فروجة

عيساوي ليلة

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ حدرياش عبد الوهاب.....رئيسا

أ/ بن بلعيد فريد.....مشرفا ومقررا

أ/ مزياني لطفي.....مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

شكر وعرفان

الحمد لله " الذي أكرمني بنعمة العقل وأنار قلبي بنعمة العلم والصلاة والسلام
على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات، الحمد لله الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل
ويطيبه لنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بن بلعيد فريد
على قبوله الإشراف على المذكرة وعلى كل توجيهاته القيمة

الذي نتمنى له كل النجاح والتقدم والتوفيق في المجال العلمي

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة لقبولهم قراءة ومناقشة هذه
المذكرة

إلى رئيس قسم العلوم السياسية "لوناس حمداني"

وإلى كل الزملاء والزميلات

ومن ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل

لهم كامل الشكر و التقدير وجزاهم الله خيرا على جميل صنيعهم وعظمت فضلهم

إهداء

إلى الذي أنار دربي وكان سدي في الحياة

إلى روح والدي الغالي الذي أرجو من الله عز وجل أن يسكنه فسيح جنانه

إلى التي سهرت على تربيتي وكسرت بحبها حدود التضحيات

إلى أمي الغالية التي أرجوا من الله أن يطيل بعمرها

إلى من كنّ سدي رفيقات دربي

إلى أخوتي سعاد، نسيم، صبرينة

دون أن أنسى أبناء أخي ياسين، سارة، وردية

وإلى كل الأصدقاء

عيسوي ليلة

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

والدائي الحبيبين حفظهما الله وأطال في عمرهما

أخي الغالي كوسيلة

إخوتي نعيمة و ثمعزوزت

إلى كل عائلة يوس

وإلى كل الأصدقاء

يوس فروجة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: متغير النفط في السياسة الأمريكية

تمهيد:

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي

المبحث الثاني: علاقة اللوبي الاقتصادي بالسياسة الأمريكية

المبحث الثالث: مكانة النفط في الأمن القومي الأمريكي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الاستراتيجية النفطية الأمريكية في الخليج العربي

تمهيد:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي

المبحث الثاني: تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003

تمهيد:

المبحث الأول: المحددات السياسية لإدارة جورج بوش الابن وقرار التدخل في العراق

المبحث الثاني: دراسة في أسباب التدخل الأمريكي في العراق

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق لعام 2003

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملخص

مقدمة

تصدرت القضايا الاقتصادية الأجندة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة في تأثير التطورات على هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي، أين اتخذ فيها النفط مكانة بارزة باعتباره من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق والتحكم في آليات الإنتاج والتسعين والتوزيع، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وركيزة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي خاصة بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون عن الذهب كاحتياط لعملتها وأصبح النفط (الذهب الأسود) أحد دعائم سعر الصرف للعملة الأمريكية، وأي تهديد من العملة الأجنبية سيشكل تهديد للهيمنة الأمريكية، التي يرى دعايتها أنها لن تتحقق إلا باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على مناطق التواجد النفط في العالم في إطار تصاعد التنافس الدولي على هذه المادة الناضبة ، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي الأمريكي ومشروع الإمبراطورية الأمريكية

ومن هنا اكتسب الخليج العربي أهمية استراتيجية في الإدراك الأمريكي انطلاقا من الأهمية الاقتصادية باحتوائها على احتياطات ضخمة وممرات مائية استراتيجية كباب المندب ومضيق هرمز التي تعد منافذ بحرية لعبور الناقلات النفطية العالمية، وعكس الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي عدة مراحل كانت بداياته بإعلان إيزنهاور عام 1957 التطبيق العملي لنظريته ملء الفراغ وصولا إلى مبدأ كارتر الذي يقضي بالاعتماد على تطبيق القوة لغزو حقول النفط في الخليج نتيجة لتصاعد حدة الأزمة الاقتصادية التي أرجعت إحدى مسبباتها الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد فأصبح واضحا أن للنفط أهمية بالغة في التطور الاقتصادي خاصة بعدما اتخذت الأقطار العربية المنتجة للنفط (الأوبك) دورا كبيرا في قرارات التسعير والإنتاج بعد الحظر النفطي وارتفاع أسعاره

كانت الرغبة الأمريكية للاستيلاء على النفط العراقي والتي أشهرها الرئيس بوش الأب عام 1990 بذريعة احتلال صدام حسين للكويت تعود لأهميته الاقتصادية للعراق هو ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم إذ يخزن ما يقارب 112.5 مليون برميل كاحتياطي ثابت وهو ما نسبته 11 % من مخزون النفط العالمي ، فكان العراق أول اختبار بداية من سياسة الحصار المزدوج التي بدأت تتلاشى مع إبداء أعضاء مجلس الأمن الدائمين خاصة فرنسا وروسيا في تقوية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العراق

فاضطرت أمريكا وبريطانيا للقيام بتحركات فردية انتهت بالدخول المباشر في العراق عام 2003. وقرار اتخذته إدارة الرئيس جورج بوش الابن والذي جاء متأثراً بعدة عوامل ومحددات داخلية وخارجية.

أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب الإدارة الأمريكية مع وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض عام 2001 وسرعان ما ارتفعت متطلباتها إلى أجندة الإدارة الجديدة لتكريس سيطرة القطب الأمريكي كأحد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة "جورج بوش الابن" التي تعكس خلفية الرؤية الفكرية والاستراتيجية للمحافظين الجدد القائمة على عسكرة السياسة الخارجية وتفعيل دور القوة العسكرية لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال السيطرة المباشرة على منابع النفط لضمان استمرارية تدفقه وسلامة ممرات عبوره لحماية الأمن القومي الأمريكي، فلم تأت خطط الحرب على العراق من فراغ بل استندت إلى سياسة هجومية شاملة تقضي بإعادة تعريف التهديدات التي ستواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرون.

فسمحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتوجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي بقيادة المحافظون الجدد في إدارة بوش الابن باستدعاء فكرة الضربة الاستباقية كمبرر للدخول في العراق والسيطرة على أكبر احتياطي نفطي في الخليج العربي لتكريس مقومات الهيمنة الأمريكية والتي تجمع بين القوة وضمان أمن النفط بمبررات ومسوغات دينية وإيديولوجية.

إشكالية الدراسة

تبحث إشكالية الدراسة في إبراز تأثير متغير النفط كثابت من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دراسة الإستراتيجية التي انتهجتها تجاه الخليج العربي التي انتهت بالدخول العسكري في العراق 2003م، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف ساهم المتغير النفطي في التأثير على قرار**

إدارة بوش الابن للتدخل في العراق؟

وللإجابة عن هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مكانة النفط في السياسة الأمريكية؟
- فيما تكمن مبادئ الإستراتيجية الأمريكية المتبعة للسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي؟
- هل ساهم الفكر الفلسفي للمحافظين الجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في صياغة وتمير تبريرات كأساس للدخول العسكري في العراق؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية نطرح مجموعة من الفرضيات

الفرضية الرئيسية

يمثل النفط متغيراً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي.

الفرضيات الثانوية

- يعتبر النفط محرك الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي وركيزة الفكر الاستراتيجي للنخبة السياسية والعسكرية في إدارة جورج بوش الابن.
- إن ضمان الإمدادات النفطية في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط أحد أهم ركائز الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي كأكثر مخزون للاحتياجات العالمية.
- يمثل التدخل الأمريكي في العراق انعكاساً للرؤية الفكرية للمحافظين الجدد وفكرهم الاستراتيجي بتحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة.

الإطار النظري للدراسة:

النظرية الواقعية:

تعتبر الواقعية من مدارس العلاقات الدولية التي اهتمت بالواقع الفعلي، فترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام وأنها الفاعل الوحيد في المسرح الدولي وأن العالم هو عالم صراع وحروب

وتفترض الواقعية أن مفهومها للمصلحة التي يتم تعريفها بأنها فئة موضوعية تتسم بالصواب على نحو عام وتمثل فكرة المصلحة جوهر السياسة لا تتأثر بالظروف الزمنية والمكانية.

وكتب توسيد يدس عن حرب الثمانية أعوام بين أثينا وإسبارطة التي تعرف بحرب البيلوبونيز واتخذ لنفسه موقفا فلسفيا في تحديد أسباب الحرب واعتقد أن الخوف وتغير واقع توازن القوى لصالح أثينا أربع أسبارطة ومن ذلك يتضح أن توسيد يدس كان من أوائل الواقعيين في تحليل العلاقات الدولية.¹

ومن رواد المدرسة الواقعية كذلك توماس هوبز الذي تصدى إلى مسألة السلطة والسيادة والدولة من منظور فلسفتها السياسية، في الوقت الذي اتسمت فيه أفكار ميكافلي وهوبز بقدر من الشبه في النظر إلى العلاقات الدولية حيث يرى هوبز على غرار ميكافلي **MACHIAVEL** أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى باستمرار نحو امتلاك المزيد من القوة، حيث أن الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ولأن الإدارة المستقبلية للكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها ولأن إرادتها هي الرغبة في تحقيق مصالحها فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول، والدولة عند هيجل **HIGEL** وحدة مطلقة تتطور طبقا لقوانينها ولها واقعها الخاص وهي موجودة بمعزل عن مواطنيها كما أن لها معاييرها الأخلاقية المختلفة والأسمى عن تلك التي لدى الأفراد.²

وتمثل أطروحة كار **"E.H.Carr"** الموجة الثانية في تطور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية وأكدت أطروحته على كثير من النظريات في العلاقات الدولية بشقيها الواقعي والمثالي ويستند جيل من المنظرين بعد الحرب العالمية الثانية إلى أفكاره وتعزيز الواقعية وإعطائها هويتها النظرية. ولقد خطت المدرسة الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية خطوة جريئة ومتقدمة في اتجاه انتهاز ما شرع كار على يد هانس مورغانثو **MORGANTHAU** فتولى مهمة صياغة نظرية عامة وواضحة حيث شكلت الأوضاع السياسية فيما بعد 1945 فترة ملائمة لجهد أكاديمي وفكري يسهم في بناء هذه النظرية.³

ظهرت الواقعية الجديدة كامتداد ورد فعل في آن واحد للواقعية الكلاسيكية وذلك باعتبار القوة والدولة كفاعل سياسي من جهة ومن جهة أخرى الانتقادات الموجهة من طرف دعاة الواقعية الجديدة.

يعتبر كينث والتز **KENETH WALTZ** زعيم لتيار الواقعية الجديدة وتتحد مع الواقعية التقليدية في كون أن الدولة فاعل مركزي في العلاقات الدولية في إطار اعتبار أن القوة والمصلحة الوطنية المحركة لسلوك الدول الخارجي، ويعتبر كينث والتز أن النظام الدولي فوضوي في إطار البحث عن مزيد من الأمن في

¹ جهاد عودة النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص، ص. 21-22

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كتب شركة كاظمة

للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص. 26

³ جهاد عودة، مرجع سابق، ص. 24

المحيط الدولي ينبغي تبني مؤسسات عسكرية معتبرة، كما تعتبر الرغبة في البقاء هي العامل والدافع الرئيسي المحرك لسلوك الدول الخارجي.¹

ظهر اتجاه آخر في إطار الواقعية الجديدة يتزعمه جون "ميرشيمر" JOHN MEIRSHEIMER الذي يحي مضمون الواقعية التقليدية في إطارها الجديد ويعتبر ميرشيمر أن نهاية الحرب الباردة التي كانت تتسم بتوازن القوى سيخلق تنافس أمني يكون فيه قيام الحرب أمر اعتيادي وضروري في نفس الوقت، انطلاقاً من اعتقاده أن النظام الدولي الحلي فوضوي مما يدفع باتجاه انتهاج سياسات تخولها لزيادة القوة فترتكز الواقعية الهجومية في تحليلها إلى اعتبار البيئة الدولية فوضوية وتعتبر الدول فواعل عقلانية لا تدخل في نزاعات إلا عند التهديد وركز على القوى العظمى انطلاقاً من تأثيرها الكبير في السياسة الدولية باعتمادها على القوة العسكرية التي تتنافس من أجلها الدول، وتعتبر الحرب الوسيلة الأساسية للحصول على هذه القوة، ويرى أن القوة العظمى تكافح من أجل اكتساب القوة على خصومها لكي تصبح القوة المهيمنة للحفاظ على الوضع القائم. ويعتبر مفهوم الأمن جوهرياً في الواقعية الهجومية فكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إعادة للاعتبار والعمل بالمفهوم الواقعي للأمن من التهديدات ويقوم الأمن على فرضية فوضوية النظام الدولي المؤيدة لحالة الحرب مما يؤدي إلى خلق مفهوم العون أو المساعدة الذاتية في تأمين الحدود والمصالح.²

والنجاح الأكثر جلاء لهذه النظرية هو قدرها على تفسير رد القوة العسكرية الأمريكية على هجمات 11 سبتمبر، فحين تصبح دولة ما أكثر قوة بكثير من أي خصم، فإن الواقعيين يتوقعون أنها تستخدم حتماً قوتها تلك لتوسيع نطاق الهيمنة سواء لدواعي الأمن أو الثروة.³

نظرية صنع القرار:

تكمن ميزة هذا الاقتراب في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، فحسب وجهة نظر سنايدر SNYDER وبروك وسباين SPAIN فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي، دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم، وأضاف روبنسون وسنايدر مفهوم "مناسبة صنع القرار" والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة.⁴

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر، الدار الخلدونية، ط1، 2007)، ص. 174

² مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص. 45

³ جاك سنايدر، النظام الدولي بين القانون والممارسة، الدولية، ع4، 2008، ص. 6.

⁴ لويد جنس، تر: محمد بن أحمد مفتي، سليم محمد السيد، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989)، ص. 8.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن دراسة تأثير المتغير النفطي على صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي يفترض دراسة منهجية مركبة من منهج تاريخي ومنهج وصفي ومنهج دراسة حالة.

المنهج التاريخي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثر على وضعها القائم بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها التاريخي واستخلاص النتائج المترتبة بها لتساهم في الفهم المتعمق لما في الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في المستقبل.¹ ويرتكز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية²

المنهج الوصفي

كما استخدمنا المنهج الوصفي الذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، مع الملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها. يرتبط استخدام المنهج الوصفي غالباً بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي استخدم فيها منذ نشأتها وظهوره، ويقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويرة.³

¹ مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحج، *مناهج البحث العلمي*، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007)، ص. 53

² ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، *مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق*، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص. 39

³ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص. 42

منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتوي أي منهج دراسة حالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو فصيلة أو نظاما أو مؤسسة بهدف جمع البيانات والمعلومات عن الوضع القائم وتهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية سواء كانت وحدات صغيرة أو كبيرة ويهدف إلى الكشف عن العلاقات بين أجزاء الظاهرة أو تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر في الوحدة المراد دراستها ويقوم على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة.¹

الدراسات السابقة:

دراسة الدكتور محمد ختاوي "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية". لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011. ارتكزت هذه الدراسة على نشأة النفط وقيمتة والأحداث المتلاحقة في تطوره الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وتأثيره في العلاقات الدولية نظرا لأهميته التي دفعت بالدول الصناعية الكبرى للاهتمام بمناطق تواجد خاصة الخليج العربي، حيث تطرق إلى أهم الأحداث التي عاشتها هذه المنطقة في ظل الأطماع الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وصولا إلى الاحتلال الأمريكي.

دراسة عبد الحي يحي زلوم. حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2005. تناولت هذه الدراسة البترول كعماد للإمبراطوريات الإمبريالية والسيطرة عليه في البداية كانت سيطرة بريطانية ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبحت الدولة الأولى في العالم غنا وقوة. ويوضح الكاتب في هذه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على الدول العربية باعتبارها أكبر خزان للنفط في العالم ولم تعد تعتمد على الأصدقاء والحلفاء لتحقيق ذلك وبالتالي أصبح الاحتلال المباشر بديلا لحماية الإمبراطورية وترسيخ الهيمنة.

دراسة الدكتور سمير التنير. أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2010. تناولت هذه الدراسة تعطش أمريكا للنفط العالمي عبر ترصده للأوراق التي يحرّكها

¹ فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس البحث العلمي، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002)،

اللاعبون في الانتخابات الأمريكية من دور اللوبي الصهيوني والمحافظون الجدد وتحليله للاقتصاد الأمريكي بدقة.

أهداف الدراسة:

لم تأتي دراستنا لهذا الموضوع من فراغ بل كانت لأسباب عملية وأخرى علمية

الأهداف العملية:

- الرغبة العلمية في دراسة موضوع ينتمي إلى حقل التخصص الأكاديمي
- الاهتمام المتزايد بتطور السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي
- الميل للاطلاع بقضايا الخليج العربي
- الاستكثار للحروب المخلفة لدمار مقومات الدول مثلما حدث في العراق

الأهداف العلمية:

- ترتبط الأهداف العلمية بأهمية الموضوع ذاته، حيث عرف اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية من خلال دراسة المكانة التي تحتلها الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال دراسة أحد أهم مرتكزات وألويات هذه السياسة والمتمثلة في الثروة النفطية لمنطقة الخليج العربي.
- تكوين مرجعية فكرية حول السياسة الخارجية الأمريكية في عهدة جورج بوش الابن والعوامل المؤثرة في قرار التدخل في العراق عام 2003 .

المفاهيم الأساسية:

مفهوم الاستراتيجية

يعتبر مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم التي كثر تداولها إذ يستخدم استخداما واسعا على أكثر من معنى، سواء في الشؤون العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، وقد عرف تطورا كبيرا بالرغم من أنه تعبير ذو أصل عسكري بفن الحرب وإدارتها، إلا أنه استخدم في جميع العلوم الاجتماعية عرفها كلاوزفيتز

"Clawzewitz" بأنها "نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب" وقد وضع هذا التعريف ضوء مفهومه الرئيس عن الحرب بأنها "استمرار السياسة بوسائل أخرى".¹

و عرف **ليدل هيرت LIDEL HART** الاستراتيجية أنها فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية، ويرتكز هذا التعريف في جوهره على تعريف كاوزفيتز، يجعل الإستراتيجية قائمة على أساس تحقيق الهدف، ولكن ليدل هيرت وسع مفهوم كلاوزفيتز للهدف العسكري في الحرب بحيث جعل الهدف مرنا غير محصور بمفهوم " الحرب المطلقة" وربط الاستراتيجية بتحقيق مختلف الغايات التي تضعها القيادة السياسية.

كما عرّفها أندري بوفر **ANDRE.BEAUFER** على أنها " فن استخدام القوة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة".²

فانحصر مفهوم الاستراتيجية أول الأمر في المجال العسكري في استخدام القوة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها، بعد أن أضيفت الإضافات الفكرية الثلاثة التي ساهمت في تطوير مفهوم الاستراتيجية، وتحديد معناه وأبعاده، ففي البداية ساد تعريف **كلاوزفيتز**، ثم جاء **ليدل هارت** ليوسع المفهوم ليشمل كيفية استخدام القوات المسلحة عموماً لتحقيق الأهداف السياسية، ثم قدم **بوفر** إضافته التي أخرجت مفهوم الاستراتيجية إلى إطار أوسع.³

انتقلت الاستراتيجية من إطار الدراسات الحربية ليشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ويعرّفها الأميرال أركان **محمد عبد الفتاح ابراهيم** بأنها فن السيطرة على كل موارد الأمة بما في ذلك القوات المسلحة، ثم استخدامها بشكل أمثل.⁴

مفهوم السياسة الخارجية

عرفت السياسة الخارجية تطوّراً أساسياً خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وزاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية مع تعدد القضايا العالمية وتزايد

¹ جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص.18

² منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، (الدار العربية للعلوم، ط1، 2008)، ص.52

³ جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سابق، ص.19

⁴ إدوارد ميل وآخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة، تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956)، ص. 16.

عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي. فظهرت محاولات لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية تأخذ في اعتبارها هذا التطور، وبدأت هذه المحاولات بالجهود التي قادها هارولد ومارغريت سيراوت، ثم المجموعات البحثية الرائدة التي قادها ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو، وتشارلز هيدمان والتي أثمرت تفسير السياسة الخارجية بمختلف أبعادها.¹

ولم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسة والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تكن تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو تغييرات ذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع لاسم السياسة الخارجية، وعرفها مازن الرمضاني عنها "السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"²

مفهوم المصلحة القومية

يعد مصطلح المصلحة الوطنية من المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل بعض أساتذة العلاقات الدولية يحددون نطاق هذه العلاقات استناداً لمفهوم المصلحة لمفهوم المصلحة القومية حيث يرى "فريدريك هارتمن" **FREDERIK HARTMAN** "أن علم العلاقات الدولية هو ذلك " العلم الذي يركز على العمليات التي تسعى الدول المختلفة من خلالها إلى موائمة مصالحها الوطنية مع المصالح الوطنية للدول الأخرى".³

مفهوم الحرب الاستباقية

تعني الحرب الاستباقية شل قدرات العدو وإمكانية المبادرة والمفاجئة الفعلية لديه، أي وقف التهديد والخطر الحقيقي بواسطة ضربة عسكرية محكمة وليس الخطر الافتراضي.⁴

فالحروب الاستباقية في حقيقتها "حروب حداد وتعويض" حسب عبارة بودريار، أي أنها لا أحداث لكونها عمليات بوليسية محدودة تم توقعها إلى حد كونها لم تعد بحاجة إلى أن تقع، والغرض منها حجب

¹ لويد جنس، مرجع سابق، ص. 10.

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص. 7-8.

³ جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سابق، ص. 17.

⁴ سوسن العساف، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ط 1،

(2008)، ص. 223.

الحدث المدمر الذي وقع قبل أن يكون ممكناً، وتطرح الحرب الاستباقية إشكالية كونها تسعى لإجهاض حدث لن يقع ما دام قد تم منعه مسبقاً، في حين تعجز عن توقع أحداث لا مجال لاستباقها.¹

مفهوم التدخل

ويقصد به التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بهدف الإبقاء على الوضع القائم بها والذي يتفق مع مصلحة الدولة التي تقوم بالتدخل ضماناً لعدم تبريره، مما يؤثر بصورة سلبية على مصالحها وأهدافها، ولتدخل نوعين الأول سمي تدخلاً دفاعياً يستهدف الإبقاء على الحالة الراهنة، ويسمى الثاني تدخلاً هجومياً أي يستهدف تغيير الوضع القائم في دولة ما لعدم ملاءمته وأهداف الدولة التي تقوم بالتدخل.²

أهمية الدراسة:

تحتل منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من الأهمية الاقتصادية للمنطقة والتنافس الدولي من أجل السيطرة على منابع النفط، وفي هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة من خلال عنوانها "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي خلال فترة إدارة بوش" للتركيز على أهمية النفط كعامل اقتصادي في تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

يحمل الفصل الأول عنوان متغير النفط في السياسة الأمريكية وتطرقنا من خلال المبحث الأول إلى تحديد أهمية النفط في الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي والمبحث الثاني تناول علاقة اللوبي الاقتصادي بالإدارة الأمريكية أما المبحث الثالث فقمنا بتحديد مكانة النفط في الأمن القومي الأمريكي.

ويعالج الفصل الثاني استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي من خلال مبحثين يهتم الأول بتحديد الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي أما الثاني يدرس مظاهر تطور الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

أما الفصل الثالث خصصناه لدراسة التدخل العسكري الأمريكي في العراق فاهتم المبحث الأول بدراسة محددات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة بوش الابن وقرار غزو العراق، والمبحث الثاني يمثل

¹ السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2004) ص.94

² جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سابق، ص.17

دراسة لأسباب التدخل الأمريكي في العراق لنصل في الأخير إلى المبحث الثالث الذي عالج تداعيات قرار التدخل في العراق.

الفصل الأول

متغير النفط في السياسة الأمريكية

تمهيد:

يعتبر النفط مصدراً حيوياً للطاقة وركيزة أساسية للاقتصاد الرأسمالي الأمريكي فهو محور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وذلك نظراً لتعدد استخداماته الاقتصادية، فلم يعد النفط مجرد سلعة أولية تسوق بين الدول بل تحول من ظاهرة اقتصادية مجردة إلى ظاهرة سياسية تصوغ من أجله استراتيجيات القوى الاقتصادية الكبرى.

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي

أولاً- النفط ووظائفه الاقتصادية

1- تعريف النفط:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على مادة النفط، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح "الذهب الأسود" وهذا راجع إلى الأهمية الاقتصادية للذهب في الاقتصاد العالمي¹

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum، وهي تعني PETR صخر بالإضافة إلى زيت OLEUM أي بمعنى زيت الصخر ويعتبر النفط مادة بسيطة من حيث أنه يتكوّن كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مادة مركبة من حيث اختلاف مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزء يتألف من ذرات، وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكوّن جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتجاه فينتج عنها في كلّ حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى²

فالنفط في صورته الخام لا يمكن الاستفادة منه بشكل كبير، ولكي يستفاد من هذا المورد الحيوي أوجب ذلك معالجته أو تحليلية وهذا عن طريق ما يصطلح عليه بعملية "تكرير النفط" وهذه العملية ينتج عنها عدد كبير من المشتقات النفطية فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو الخفيفة التي تتكون من الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين...، أما المتوسطة فتتكون من زيت الغاز زيت الديزل، زيت التشحيم...، والثقيلة زيت الوقود، الإسفلت، الشمع...، والتي يصل عددا في المجموع إلى حوالي 8000 منتج والتي بدورها أصبحت مصدرًا لكثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء، البلاستيك المطاط الصناعي الألياف الصناعية، الصابون، الأدوية، الأسمدة.... إلخ³

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص. 14.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط (جامعة قصدي مرياح: كلية العلوم السياسية والتجارية وعلوم التسيير، ج 1، 2014)، ص. 8.

³ وحيد حيز الدين، مرجع سابق، ص. 24.

2- الوظائف الاقتصادية للنفط:

لقد برزت أهمية النفط منذ القدم فكان يجمع من على سطح الأرض والأنهار والبحيرات حيث كان يطفو من الشقوق التي تسرب منها، كما عرفت الغازات النفطية بكثرة في مناطق فارس (إيران) من الشقوق في الأرض والذي اشتعل بفعل الصواعق وغيرها فنشأت منه النار التي عبدها الأولون، أما الدولة الوحيدة التي استخدمت حفر الآبار لاستخراج النفط قديماً فهي الصين، وأول تكرير للنفط واستخراج المشتقات النفطية بواسطة برج تقطير كامل كان في دمشق في حوالي عام 950 م، وكان النفط يستعمل عندئذ في مجالين هامين فقط هما الإنارة والطباعة¹، ولم يحصل النفط على أهميته الحالية إلا من خلال إنجاز حدثين مهمين أوّلهما يكمن في استخراج إنتاج النفط من باطن الأرض ولأول مرة بصورة تجارية في بنسلفانيا من طرف الكابيتين "دريك" EDWINL DRAKE بتكساس في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 أما الإنجاز الثاني فيتمثل في اختراع الماكينة الحرارية سنة 1860 م ولقد كانا هاذين الحدثين البداية الفعلية لاستغلال النفط بصورة عملية واقتصادية².

ازدادت أهمية النفط منذ إدخال السفن الحربية البريطانية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين، بعد أن تم الانتقال من الفحم الحجري إلى النفط، الأمر الذي وّدد السفن الحربية البريطانية بميزات هامة كالسرعة والقدرة على العمل والانتصارات، وهو السبب الذي وجه الدول الأوروبية نحو تكوين شركات تمتلكها للسعي للسيطرة على الموارد في العالم من خلال البحث والتنقيب عن هذه المادة³.

وتتبع أهمية النفط الاقتصادية في جوانب متعددة فهو المصدر الرئيسي والحيوي للطاقة، لأنه يحتوي في تركيبته على مادتي الكربون والهيدروجين اللتين تمثلان نسبة 50% من تركيبته الكلية حيث تنتج عملية التقطير مواد طاقوية من أهمها البنزين، الكروزان، الديزل التي تستعمل وقوداً في محركات الاحتراق الداخلي كمحركات السيارات، الطائرات، السفن والقطارات وهي وسائل تعتبر العمود الفقري للصناعة في الدول المتقدمة⁴، حيث يكرس على صعيد القطاع الصناعي ثلث النفط المستهلك في العالم

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجاً، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010) ص. 6.

² أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص. 30.

³ سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، العلوم السياسية، ع. 43، ص. 2.

⁴ عبيد عبد الرحمن، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدولة العربية النفطية (لبنان: المؤتمر العلمي العاشر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009)، ص. 10.

لأجل تشغيل الصناعة باعتباره مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف منتج، أما القطاع الزراعي فدخل في طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البيترو-زراعة" وذلك عائد لكون البترول مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة إضافة لاستعمال المنتجات البتروكيميائية وأثرها في التقدم الزراعي، كما ويشكل النفط ومنتجاته أهمية بالغة في القطاع التجاري لكونه سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية¹ ففي سنة 2008 م قدرت الإيرادات الإجمالية للشركات الأمريكية منها "EXXON MOBILE" بـ 372824 مليون دولار، و 210783 لشركة "CHEVRON" أما شركة "TOTAL" فقدرت بـ 187280 مليون دولار و "ING GROUP" بـ 201516 مليون دولار أما الشركة البريطانية/الهولندية "Royal detchshell" فسجلت إيرادات إجمالية قدرها 355782 مليون دولار و 230201 مليون دولار بالنسبة للشركة اليابانية "TOYOTA MOTOR"²

وتمثل عائدات هذه الشركات أرباحا هائلة لبلدها الأم مما يحقق عملية التراكم الرأسمالي ويساهم في تمويل اقتصاداتها وذلك باعتبار أن النفط مصدر أساسي لرأس المال السلعي والنقدي³

ثانيا - علاقة النفط بالاقتصاد الرأسمالي الأمريكي.

1- العلاقة بين أسعار نفط الخام وسعر صرف الدولار

يعتبر النفط أهم دعائم سعر الصرف للعملة الأمريكية وذلك باعتبار أن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق النفط العالمي فكل زيادة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي (الدولار النفطي) وبالتالي فكل زيادة لدعم الدولار يمثل دعما للاقتصاد الأمريكي ففي عام 1975 وبموجب مبادرة إيرانية سعودية وافق منظمة الأقطار المصدرة للنفط الأوبك OPEC على اعتماد الدولار الأمريكي

¹ وهيبة مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973.2003، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.2005)، ص. 266

² بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاطات الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.2009)، ص. 266

³ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص. 31

العملة الوحيدة لمبيعاتها النفطية فأصبح أساس نظام الصرف العالمي مرتبط بنظام صرف الدولار النفطي تحت هيمنة بلد واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية والنخبة المالية.¹

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، فيتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدّة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يساهم في ارتفاع أسعاره، فالنفط كغيره من الموارد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصاً مقارنة للاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملة الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير المباشر لانخفاض الدولار في الأسواق العالمية في تغيير أساسيات السوق عن طريق تأثيره في العرض و الطلب على النفط فمن نتائج ذلك هو انخفاض الطاقة الإنتاجية أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القدرة الشرائية للدول المصدرة والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يعني انخفاض العرض مقارنة بالطلب، بالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وبالمقابل يساهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات لكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط و التي تباع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض على هذا التراجع في القدرة الشرائية تقوم برفع سعر البرميل.²

فتتصف طبيعة العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، حيث تسبب إحصائيات التقرير الذي قام به "كاتي لين" إلى أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90%، ففي منتصف سنة 2008 ارتبطت أسعار النفط الخام المنخفضة بارتفاع قيمة صرف الدولار وحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996، أكدت أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 10% يقابله ذلك انخفاض في سعر صرف عملات دول منظمة الأوبك

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص. 35

² نبيل مهدي الجنائي ودارع سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، (جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد) ص. 7

بنسبة 2% ذلك وأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي ومن ثم انخفاض قيمة الدولار، إلا أن هذه العلاقة لا تكون عكسية بصفة مطلقة فيمكن أن تكون العلاقة طردية فيتوافق ارتفاع سعر صرف الدولار مع أسعار النفط وقد حدث ذلك سنة 2001 عندما سجل الدولار أعلى ارتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية.¹

2- النفط بين اشكالية النضوب والعجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب:

في دراسة قامت بها جامعة MIT المشهورة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تم نشرها في كتاب عنوانه "حدود النمو" "Limits of Growth"، فتنبأت هذه الدراسة أن النظام الاقتصادي المبني على النمو الدائم في ظل الأنماط الاستهلاكية الحالية والزيادة في عدد السكان سيصطدم حتما مع ما تستطيع الطبيعة أن تقدمه من الموارد قبل منتصف القرن الواحد والعشرين.²

كما يوضح تقدير لمجموعة "EnergyGroop"، "IHS"، أن اثني عشر دولة مسؤولة عن إنتاج ثلث الإنتاج من النفط لم تستطيع خلال السنوات العشر من 1992 إلى 2001 تعويض ما نضب من احتياطياتها أو تعويضه بنسب ضئيلة، بل إن أهم الدول المنتجة وهي روسيا، المكسيك والنرويج وبريطانيا، يتراوح معدل التعويض فيها بين 10% و 31%.³

أما حديث نائب الرئيس الأمريكي "ديك شيني" "Dick Cheney" عندما كان لا يزال على رأس أكبر شركة لخدمات النفط "هاليبورتن" "Halliburton" في إجماع مغلق نظمته المعهد البريطاني للبترول بلندن في خريف 1999 يدل عن عمق معضلة نضوب النفط وهذا نظرا لما جاء في حديثه حيث أن شركة مثل "إيكسون موبيل" "Exxon Mobile" مطالبة بتأمين احتياطيات نفطية جديدة بحجم 1.5 مليار برميل سنويا لتعويض حجم إنتاجها السنوي الحالي وهذا يعني استكشاف حقل نفطي رئيسي جديد بحجم 500 مليون برميل كل أربعة أشهر، أما على المستوى العالمي، فإن الشركات النفطية مطالبة باستكشاف ما يكفي من النفط واستخراجه لتعويض الاستهلاك السنوي الذي يتجاوز حاليا 71 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى تلبية الزيادة على الطلب الأخذ في التعاطف والذي تضعه بعض التقارير بحدود 2% سنويا،

¹ عبيد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص، ص. 13-14-15.

² عبد الحي يحيى زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مازق، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص. 42.

³ حسين عبد الله، أسعار النفط بين التغير والاستقرار "السياسة الدولية"، م (55)، ع (47)، 2009، ص. 192.

يضاف إليها 3% هي نسبة التراجع الطبيعي في الإنتاج من الاحتياطيات الحالية، وهذا يعني أننا سنجد أنفسنا عام 2010 بحاجة إلى "50 مليون برميل إضافية يوميا لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط"¹.

وقام "هاري لونغويل" "Harry Congwell" بتكرار توقعات ديك تشيني وهو مدير ونائب الرئيس التنفيذي لشركة إيكسون موبيل، والذي كتب في مجلة "وولد إنبرجي" "WoldEnelgy" العدد 3 لعام 2002م يقول: «الفكرة الأساسية هي أن ازدياد الطلب على النفط يقابله نضوب في الإنتاج الحالي وبلغة الأرقام تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2010 سيحتاج العالم إلى رفع الإنتاج بمعدل يزيد على نصف حجم الإنتاج الحالي، لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط».

أما "جون تومسون" "John Thompson" رئيس شركة إيكسون موبيل للاكتشاف وقال أمام إجماع الهيئة العمومية عام 2002 «حلول عام 2010 ستكون في وضع يحتم علينا استكشاف كميات من النفط والغاز، وتطويرها وإنتاجها، تعادل 80% من حجم الإنتاج الحالي»².

لكن المشكلة الحقيقية ليست فقط في نضوب النفط ، فالمشكلة الملحة والخطيرة، تكمن في العجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب المتعاظم على النفط، باعتباره العمود الفقري الجديد للرأسمالية إذ تعتمد عليه الطاقة الكهربائية والمواصلات الزراعية والصناعية، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على عامل النمو كما هو الحال مع الرأسمالية، فإن القصور في الإنتاج مقارنة بالطلب بنسبة 1-5% من شأنه أن يتسبب حالة ركود إذا ما ارتفعت النسبة من 5-10% فإن العالم سيشهد أسوأ ركود في التاريخ أما إذا ازدادت النسبة عن هذه المعدلات فستكون النتيجة كارثية، فتشير تقديرات المعهد الياباني لاقتصاديات الطاقة، إلى أن الطلب على النفط من قبل الدول الآسيوية، باستثناء اليابان، سجل ارتفاعا من 5.2 مليون برميل إلى 8.1 مليون برميل³.

وقد توصلا الجيولوجيان كامبل ولاهيريري عام 1998 أي قبل عامين من وصول جورج بوش وديك تشيني للبيت الأبيض إلى أن "التحول من النمو إلى التراجع في الإنتاج النفطي من شأنه أن يخلق

¹ عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص. 16.

² عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص. 18.

³ عبد الحي يحيى زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، مرجع سابق، ص. 22.

أوضاعا اقتصادية وسياسية صعبة، كما أنه صدر في نوفمبر 2005 عن مركز تحليل نضوب النفط البريطاني، دراسة جاء فيها أن جميع مشاريع استخراج النفط الجديدة المقرر أن تدخر خط الإنتاج خلال السنوات الست القادمة، لن تكفي لتعزيز الإمدادات النفطية بصورة تلبي احتياجات العالم المتزايدة من الذهب الأسود، وجاءت تقارير المركز هذه مبنية على تحليل حوالي 28 مشروعا نفطيا أعلنت عن بدء الدخول في الإنتاج خلال الفترة من 2005-2010، حيث يقدر الإنتاج الإجمالي لهذه المشاريع الجديدة بحدود 12.5 مليون برميل يوميا¹.

وطبقا لتقارير ديك تشيني عام 1999، فإن أي زيادة في الطلب على النفط بحدود 2% سنويا، سيعني تراجعاً في الإمدادات المتاحة بما يتجاوز مليون برميل يوميا بحلول عام 2010، أي ما يعادل فقدان إجمالي الإنتاج الكوبي اليومي بمعدلاته الحالية، وحسب البيانات التي أصدرتها نشرة البريتيش بتروليوم لإحصائيات الطاقة في العالم، فإن بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط وصلت حالياً ذروة الإنتاج لتبدأ مرحلة التراجع، حيث تم تسجيل تراجع في حجم إنتاجها الإجمالي اليومي بمقدار مليون برميل، علماً بأن هذه الدول تتحكم بنسبة 29% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط².

¹ عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص، ص. 24-26.

² عبد الحي يحيى زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، مرجع سابق، ص. 26.

المبحث الثاني: علاقة اللوبي الاقتصادي بالسياسة الأمريكية

احتلت صناعة النفط وجميع عناصرها الشاغل الرئيسي والمحرك والأساس في صنع القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتحولت شركات النفط إلى قوة سياسية تصنع الاستراتيجيات وتطغى بتوجهاتها على غيرها من القوى الفاعلة وتدفع إلى قمة الهرم السياسي والإدارة من يمثلها في صنع السياسة العامة للدولة للازدواجية بين المصالح الحيوية للدولة ومصالح شركات النفط¹

ويتميز المركب الصناعي العسكري بوجود شبكة كبيرة، معقدة ومتراصة تضم أطراف ووظائف مختلفة وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، وهذه الشركات هدفها الرئيسي تحقيق أرباحا طائلة فاستطاعوا خرق دوائر صنع القرار مستفيدين من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم في استراتيجية الأمن القومي "كالضربة الاستباقية"².

أولا- نشأة اللوبي الاقتصادي

1- شركات النفط العالمي الكبرى:

لقد عرفت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات النفطية الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928-1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث ستاندر جرسى STANDARD JERSEY، شل وبريتش بتروليموم BRITISH PETROLEUM إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها، وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط³، بحيث ارتبطت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والسرية بتنظيم هذا الاحتكار العالمي في نهاية مؤتمر عقده رؤساء ثلاثة شركات نفطية كبرى وهي ستاندر أويل أوف نيوجرسي STANDARD OIL OF NEW JERSEY، والشركة الأنجلو-إيرانية، ورويال دتش شل ROYAL DETCH CHELL في قلعة أكناكري (Acknakary) باسكتلندا وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية Acknakary حيث اتفق قادتها على كثير من المبادئ الضرورية للصناعة النفطية وتحديد

¹ هاني حبيب، مرجع سابق، ص. 90.

² ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج

لخضر: كلية الحقوق، 2007-2008)، ص. 45.

³ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 70

أسعار النفط من جانب واحد وانبثق عن هذه الاتفاقية ظهور الشركات النفطية الكبرى والتي سميت بالشقيقات السبع¹.

والتي تمثّل أكثر وأهم الشركات المسيطرة على صناعة النفط العالمية منذ تأسيسها بحيث تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، بالرغم من أن هذه الشركات عالمية وتنشط على المستوى الدولي لكن ملكيتها تعود إلى ثلاثة أقطار رئيسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمس من هذه الشركات²، والمتمثلة في شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي والتي أصبحت يطلق عليها اسم إكسون EXXON والتي أدمجت مع شركة قولفأويل GULF OIL في عام 1984 لتصبح هذه الشركة من أكبر الشركات بـ 80 مليار دولار وشركة موبيل التي تعود جذور تأسيسها إلى تأسيس شركة سوكوني فاكوم SOKONY FAKOM. والتي انضمت إلى شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي قبل الحرب العالمية الأولى وفي 1955 انفصلت عن مجموعة "ستاندر أويل" لتعرف باسم سوكوني موبيل SOKONY MOBIL³.

شركة تكساكو TEXACO OIL COMPANY والتي يدل اسمها على أنها أنشئت في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية ولها اسهم في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي بالإضافة إلى شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا STANDARD OIL OF CALIFORNIA والتي نشطت لسنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة الأمريكية مع شركات أخرى وانفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم قولف أويل GOLF OIL⁴.

- شركة شيفرون SHEVRON تأسست عام 1979 على يد مجموعة من رجال الأعمال بحيث قاموا بتأسيس شركة باسيفيك كومباني لإنتاج وتكرير البترول في عام 1906 انتقلت ملكيتها على روكفيلز ستاندر أويل كومباني STANDARD OIL CAMPANY ولأن هذه الشركة من أضخم الشركات السبع حجما ونشاطا أثارت قلق الحكومة الأمريكية لتصدر المحكمة العليا في 1911 حكم بتقسيم الشركة إلى 34 شركة. بالإضافة إلى شركتين كبيرتين وهمل شركة بريتش بتروليوم تأسست سنة 1909 والتي عرفت

¹ محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص. 334

² محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص. 15.

³ محمد ختاوي، مرجع سابق، ص، ص 99-100

⁴ محمد الرميحي، مرجع سابق، ص. 15.

تطورا وازدهارا يفضل استثمارها في النفط الإيراني منذ 1911 ويقول "أنطوني سامبسون" منذ هذا الاستكشاف ولمدة ستين سنة فإن بترول إيران والخليج الفارسي هو الذي صنع من بريتش بترولיום إحدى أضخم الشركات في العالم ما مكنها من تحقيق استثماراتها السعيدة والمربحة في بحر الشمال وفي ألاسكا. وتمثل الشركة الأخيرة في شركة شل أو رويال داتش شل وهي شركة هولندية تأسست سنة 1987 من طرف رجل الأعمال ماركوس سامويل مقرها لندن وكانت تنشط تحت اسم شل ترنسبورت أند تريند بنغ كومباني وفيما بعد قرر ضم شركته إلى شركة هولندية "رويال دوتش كومباني" فأصبحت شركة عملاقة باسم رويال دوتش شل في سنة 1912¹

وتعتبر هذه الشركات من أقدم الشركات متعددة الجنسية حيث تعمل كل شركة في دول عديدة فعلى سبيل المثال نجد شركة EXXONMOBIL الأمريكية تملك من الأصول ما قيمته 149 مليار دولار موزعة في أكثر من 820 شركة تابعة تعمل في نحو 100 دولة. واتجهت في الآونة الأخيرة إلى الاندماج ينخفض عددها إلى خمس شركات كبرى وأصبحت تعرف بالشقيقات الخمس أو العملاقة الكبار وهي: (BP-AMACO SHEVRON TEXACO SHELL EXXONMOBIL TOTAL FINAELF) وسيطرت هذه الشركات حتى عام 2000 على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة أو ما يقارب 40% من الاستهلاك العالمي من النفط كذلك سيطرت على مبيعات نحو 400 متر مكعب من الغاز سنويا وهو ما يعادل 17% من الاستهلاك العالمي من الغاز².

وأصبحت قوة بفعل تأثيرها الاقتصادي والسياسي ومراكز قوة داخل بلدانها ولها قدرة على توجيه السياسات الخارجية لحكوماتها في الاتجاهات التي تخدم مصالحها حيث تجاوز تأثيرها حدود بلدانها ليشمل الاقتصاد العالمي بفعل تحكمها في أسعار الطاقة التي لا يستطيع الاقتصاد التحرك إلا بها³.

2-المجمع الصناعي العسكري:

ظهر هذا المفهوم لأول مرة في خطية "إيزنهاور" سنة 1961 حيث أراد أن يعبر على التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير عما كان سائدا من قبل حيث لم يكن انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح وتعود أصول نشأة هذا المجمع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج

¹ محمد ختاوي، مرجع سابق، ص، ص. 102-103

² قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص، ص. 71-72

³ المرجع نفسه، ص. 74

الولايات المتحدة الأمريكية من العزلة فأنشأت مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنارد باروك¹. خلال الحرب العالمية الثانية فاستطاع هذا المجمع تحقيق نجاحات كبيرة بحيث قدم 303218 طائرة للجيش الأمريكي في فترة ما بين 1941-1945 مقارنة بسنة 1939 بحيث لم تكن تنتج سوى 921 وحدة ومع نهاية الحرب عرف المجمع تراجع لذا كان لابد من إيجاد عدو استراتيجي ليجد فرصة بصعود الاتحاد السوفيتي كخطر لابد من مواجهته وفي 1991 جاء قانون ينص على أن كل حكومة عند بداية عهدها تحرير المراجعة الرباعية للدفاع تمثل مرجعا لاستراتيجية الدفاع الأمريكي وهذا ما يعظم من قوة هذا المجمع².

ومع نهاية الحرب الباردة دار الحديث حول مصير المجمع الصناعي العسكري الذي يتمتع بقوة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل والسياسي أيضا فقد جاء إعلان الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 م ليبرر مواصلة نشاطه وزيادته وهكذا فالإرهاب الحقيقي أو المخلوق يخدم موضوعيا أهداف ونشاط المجمع الصناعي³، وبالتالي تحتل صناعة الدفاع الأمريكي المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنتاج ومن حيث نصيبها في تجارة السلاح الدولية بحيث نجد أن ثلاث من شركات المجمع لوكهيد مارتن وتكساس أنسترومنت بوينغ ماكdonald دوكلاس تحتل بالترتيب المراكز الثلاثة الأولى على العالم من جهة مبيعات الأسلحة لعام 1995م بالإضافة إلى إحدى عشر شركة أمريكية تقع بين أكبر عشرين شركة من جهة مبيعاتها من الأسلحة لنفس العام وفي عام 2004م احتلت لوكهيد مارتن بوينغ ونورثروب برومان المراكز الثلاثة الأولى بالترتيب على العالم بالإضافة إلى شريكتي رايتون وجنرال ديناميكس احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي عالميا واحتلت شركة يوناييتد تكنولوجي المرتبة العاشرة⁴.

¹ ميلود العطري، مرجع سابق، ص. 44.

² تسعديت مسيح الدين، الصراع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دراسة تفاعلات الظاهرة الإرهابية، رسالة دكتوراه، (جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص. 156.

³ نعيم الأشهب، مازن الحسني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التنمية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص. 128-129.

⁴ نصر محمد علي الحسين، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003، أطروحة دكتوراه، (جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2012)، ص. 275-274.

ثانيا- تأثير اللوبي الاقتصادي في السياسة الأمريكية

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط مصانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها هذا اللوبي،¹ فيظهر دور هذه الشركات في القرار السياسي الخارجي الأمريكي في الصلات الوثيقة بين مراكز السلطة السياسية والشركات الكبرى بحيث يعتبر مالكو شركات النفط الكبرى من أشهر الشخصيات الأمريكية المنحدرة من وسط مالي كبير أشهرها عائلة "دافيد روكفلر" وكانت لها صلات نفوذ في وزارة الخارجية من خلال كبار موظفيها كوكلاء الوزارة والسفراء.²

كما تعتبر هذه الشركات الكبرى الأكبر تبرعا لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية كما تساهم بقدر في تمويل نشاط مؤسسات ومراكز التفكير الاستراتيجي.³

ولم يعرف التاريخ الأمريكي تدخلا في المصالح بين الإدارة واللوبي النفطي الأمريكي مثلما عرفته إدارة الرئيس جورج بوش الابن بحيث عمل قبل توليه السلطة في مجال التنقيب عن النفط في تكساس وقد كان يأمل في تأسيس إمبراطورية نفطية تضاهي إمبراطورية روكفلر العملاقة ولم يستطع تحقيق ذلك، وقد أوصله إلى سدة الحكم دعم كل من شركات النفط وشركات السلاح والقوى اليمينية المحافظة.⁴

فيقول الطبيب الأمريكي الشهير "جون رولاند" بعد تسلم الرئيس مسؤولياته "ها قد أنعم الله على أمريكا برئيس نفطي كبير آخر يتولى دفة الحكم في الولايات المتحدة وما كان هذا يأتي بغتة دونما توقعات فالقاضي والداني يدرك أن منصب الرئيس في الولايات المتحدة يباع ويشترى شأنه شأن المقاعد في الكونغرس تماما وشركات النفط هي الأوسع غنى لذا فإن لديها من الثراء الفاحش ما يمكنها من شراء المناصب العامة"⁵، لذلك لم يكن غريبا أن تضم إدارة بوش أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم

¹ شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص. 100

² السليمانية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، 2009 ص. 82

³ المرجع نفسه، ص. 83

⁴ شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص. 102

⁵ فيصل بوالجديري، متغير النفط في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص. 50

العامة في شركات كبيرة للنفط ويعد ديك تشيني نائب الرئيس من أبرز الشخصيات التي جاءت من قطاع النفط حيث كان مدير مجلس إدارة شركة "هالبرتون" للطاقة حتى عام 2000م وكان نصيبه منها 36 مليون دولار وحقق بفضل علاقاته السياسية أرباحا وضلت إلى نحو 45 مليون دولار.¹

و"كوندوليزا رايس" مستشارة الأمن القومي الأمريكي التي جاء بها الرئيس بوش باعتبارها من كبار الشخصيات في اللوبي النفطي فبعد خروجها من الخدمة في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة بوش الأب. عهدت إليها شركة "شيفرون" النفطية بعدما كانت مديرة وصاحبة أسهم فيها.²

أما "دونالد رامسفليد" وزير الدفاع في إدارة جورج بوش الابن تولى قبل ذلك منصب نائب رئيس شركة وسترن النفطية وكان شريكا للرئيس بوش في شركة "إنرون" والتي ترأسها "كين لاي" وهي الشركة التي عرفت فضائح الاحتيال والخداع ولكن جورج بوش لم يسمح بتوسيع التحقيقات بحيث أن "كين لاي" أكبر مؤيدي بوش ولعب دورا في انتخاب بوش حاكما لولاية تكساس كما كان من أكبر المتبرعين للحملة الانتخابية لجورج بوش.³

إذن فالعامل الأساسي الذي اتسمت به الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن يتمثل في التشابك الكبير في العلاقات بين رؤساء مجالس إدارة الشركات النفطية الكبرى الأمريكية ورجال الحكم والسياسة بحيث أن مئات المسؤولين في إدارة بوش يصنعون استثماراتهم التي تقدر بحوالي 144.6 مليون دولار في قطاع الطاقة يبين مدى التأثير الكبير لهذه الشركات على السياسة الخارجية الأمريكية ويمكن اعتبارها الفاعل الرسمي والأساسي في توجيه تلك السياسة وصنع قراراتها خدمة لمصالحهم.⁴

بالإضافة إلى المجمع الصناعي العسكري والذي يمثل أبرز مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وله دور مؤثر في السياسة والقرار السياسي الخارجي الأمريكي وتبرز أهمية ودور هذا المجمع في ثلاث نقاط مهمة بحيث نجد ما يقارب ثلث العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية من مهندسين وعلماء هم من أعضائه وأنصاره كما أن أكثر شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي

¹ شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص. 102

² فيصل بوالجديري، مرجع سابق، ص. 52

³ مازن الأشهب، مرجع سابق، ص. 79

⁴ فيصل بوالجديري، مرجع سابق، ص. 64

تتفرد فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبما تناله أيضا من مقومات قوة ونفوذ على الدول المصدرة إليها السلاح بالإضافة إلى الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والإدارة الأمريكية العاملة في قمة الهرم الأمريكي الحاكم.¹

ولقد أصبح هذا المجمع جزء لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي من خلال الإنفاق الكبير للولايات المتحدة الأمريكية على أمنها العسكري ويصل حجمه إلى 240 ألف مؤسسة تابعة له تتعاقد مع البنتاغون وبعض هذه الشركات ذات الحجم الصغير والبعض الآخر تعد شركات ضخمة وأبرزها شركة "لوكهيد مارتن" تشكل نسبة مبيعاتها إلى الخارج 21% من مبيعاتها الإجمالية وتعمل في 57 دولة في العالم²، تتعاقد هذه الشركة بحدود 80% من معاملاتها مع البنتاغون، ففي عام 2000 حصلت الشركة على ما قيمته 15 مليون دولار مع العقود مع البنتاغون بالإضافة إلى 2 بليون دولار لعمل تصاميم أسلحة نووية مع وزارة الطاقة³. ولقد استطاع مسئولو هذا المجمع أن يؤمنوا سيطرتهم على صانعي القرار السياسي من خلال تأثيرهم في الحملات الانتخابية لأعضاء الكونغرس وتقديمهم تبرعات مالية بالإضافة إلى دعمهم الكبير لمرشحي منصب الرئيس الأمريكي كما دعموا الرئيس الأمريكي لانتزاع بعض الصلاحيات من الكونغرس بحيث يستطيع التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية من دون العودة إلى الكونغرس الذي أصبح دوره يقتصر على رفض أو قبول تلك الاتفاقيات من دون مناقشة التفاصيل أو اقتراح تعديلات كما يقدمون دعمهم للحزبين السياسيين الأمريكيين⁴ بحث نجد أن شركات هذا المجمع (لوكهيد مارتن جنرال دينامكس ريثون نورثروب غرومان تي آر دبليو هوفويل بكتل فلور تي دبليو أكس تكنولوجي) مجتمعة قدمت تبرعات لكلي الحزبين بين 2000/1999 مبلغ يصل 8.593.273 دولار 61% من هذا المبلغ اتجه إلى الحزب الجمهوري و 39% للحزب الديمقراطي كما تبرعت لعام 2001 و 2002 مبلغ قدره 4.213.477 دولار و 64% من هذا المبلغ للحزب الجمهوري و 36% للحزب الديمقراطي ومن خلال هذه الأرقام يظهر تفضيل هذه الشركات للحزب الجمهوري وذلك يعود إلى طبيعة الحزب الجمهوري ونشؤه وارتباط الأعمال

¹ دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص. 80

² فيصل بوالجندري، مرجع سابق، ص. 64

³ نصر محمد علي الحسني، مرجع سابق، ص. 277

⁴ دانا علي صالح البرزنجي، مرجع سابق، ص. 81

والصانعين ورجال الشركات الكبرى إضافة إلى أن الحزب الجمهوري يميل أكثر لتنفيذ الهيمنة باستخدام القوة العسكرية.¹

ورغم تحذير "زنهور" من هذا المجمع والوصول إلى الدوائر السياسية إلا أنه استطاع تحقيق نفوذ في الاقتصاد والمؤسسات السياسية ولأن هدف هذا المجمع هو تحقيق أرباح طائلة من خلال الضغط على الإدارة لتبني الحل العسكري مع كل أزمة فارتبط هذا المجمع بشكل وثيق بإدارة الرئيس بوش والتي وجدت فيه الوسيلة الأنجع لتحقيق إيديولوجيتها التي تهدف إلى عسكرة السياسة الخارجية.²

وبذلك أصبح المجمع الصناعي العسكري الركيزة الأساسية للإدارة الأمريكية في كل توجهاتها الأمنية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو العالمي فالحرب هي الصناعة والتجارة ومعظم الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة خاصة بعد إغراق الحرب العالمية الثانية كانت من صنعها وتخطيطها من ناحية التمويل والتسليح وذلك من أجل ترويج الأسلحة المكسدة في المخازن أو تجريب بعض الأسلحة المتطورة في ميدان المعارك.³

¹ نصر محمد علي الحسني، مرجع سابق، ص. 285

² المرجع نفسه، ص 273

³ نبيل راغب، الحكومة الخفية، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 453.

المبحث الثالث: مكانة النفط في الأمن القومي الأمريكي

لم يعد النفط مجرد مادة خام عادية تسوق مثل الموارد الأخرى، أو عنصرا اقتصاديا وماليا له شأنه في التجارة الدولية، بل أصبح سلعة إستراتيجية يتركز عليها الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والعسكري للدول الصناعية، سواء كان ذلك في زمن السلم أو الحرب لذلك اعتبر النفط الهاجس الأكبر للدول الصناعية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت هي الأولى في السباق على مناطق وجوده بغية السيطرة عليه، حيث باتت السيطرة على الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها لموارد الطاقة ليس من اهتمام تجار هذه الموارد بل صانعي القرارات السياسية والإستراتيجية في البلدان الصناعية الكبرى¹.

أولاً- الأمن القومي بين السياسة والاقتصاد في السياسة الأمريكية

1-تعريف الأمن القومي:

وضعت فترة ما بعد الحرب الباردة مفهوم الأمن محل تساؤل على المستوى الأكاديمي ومن طرف منظري المقاربات المراجعة Reflexives وهو ما دفع بالمنظرين الواقعيين إلى مراجعة مفهوم الأمن، وكان النقاش حول تعريف مفهوم الأمن كان قد ظهر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي وازداد في التسعينيات من القرن نفسه وذلك في إطار مراجعة إشكالية الدراسات الإستراتيجية التي تحصر مفهوم الأمن في المجال العسكري، فطورت الدراسات الأمنية إشكالية توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل تهديدات أخرى غير التهديد العسكري ومن أبرز المهتمين بذلك نجد "باري بوزان" Barry Buzan "هيلغا هافتندورث" Helga Haftendron "كولوزيدج" Edward Kolozej "ليجونز" Lyee Jones "وستيفان والت" Stevan Walt فشهدت فترة نهاية الحرب الباردة حراكا كبيرا بين المنظرين والأكاديميين حول مفهوم الأمن والذي لم يعد ذلك المفهوم التقليدي المنحصر في ضمان أمن الدولة ومواجهتها للتهديدات الخارجية بل تعدى الأمر ليشمل قضايا الاقتصاد، البيئة، المجتمع... إلخ.²

¹ محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 169.

² الباميين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.2012)، ص. 17

وعملت الواقعية الجديدة لتجاوز القصور الذي وقعت فيه الواقعية الكلاسيكية لتفسير عالم ما بعد الحرب الباردة فحسب "أقونبار" إن التركيز على القوة في عالم تضبطه حركية الاعتماد المتبادل بين دوله وظهور أنواع أخرى من المخاطر التي تهدد الدول ذات طبيعة اقتصادية، بيئية... مساومة الخطر مع القوة العسكرية فمن هنا جاءت عدة محاولات لتوسيع المنهج التقليدي للأمن فركزت "كارولين طوماس" Caroline Thomas عام 1982 م في كتابها "بحوث الأمن في العالم الثالث" على البعد الاقتصادي الذي يشكل خطر على الدول من خلال التضخم والأزمات الاقتصادية

كما انطلق باري بوزان من العديد من المسلمات الواقعية مثل القوة، مركزية الدولة، الأمن والمصلحة القومية الذي يعتبر من طرف العديد من المختصين "نيو-واقعي" كأحد أقطاب الواقعية الجديدة وبدأ مقارنته الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن حيث يرى بأنه "العمل من أجل التحرر من التهديد" والذي يبقى حسبه أمراً نسبياً في ظل فوضوية النظام الدولي، ولهذا فالأمن القومي يعني "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر أوتوماتيكياً الاعتراف بأي سلطة سياسية عليا فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكلاً سياسياً كفوضوي، وهو ما يفرض المنافسة"

وصنف باري بوزان الأمن الاقتصادي والذي يخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ وبشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة كإحدى أبعاد الأمن والتي قسمها إلى أربعة أبعاد حيث نجد بالإضافة للبعد الأول الأمن السياسي، الاجتماعي، البيئي.¹

أما مفهوم الأمن القومي فقد بدأت تتضح معالمه أكثر بعد تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القوم في عام 1974 م فضمن وجهة نظر "هنري كيسنجر" فهو يعني التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، أما "ادوارد كولوزيدج" فتناول تعريف المن القومي من خلال حماية القيم الحيوية، أي هو ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تستهدف خلق ظروف دولية ومحلية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين والمحتملين²

¹ خالد كشيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.2011)، ص.19.

² موسوعة الرشيد.... عين العروبة والإسلام، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران، من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، ص.7.

فلا تخرج تعريفات الأمن القومي عن ضمانات بقاء الدولة وأمنها واستقلالها، فبعد أن بدأ المصطلح بالتركيز على الأمن من التهديدات العسكرية والتدخل العسكري، أصبح يشمل موضوع ضمان المصالح الشرعية للدولة أينما كانت، وموضوع حماية قيم الدولة وأسلوب عيشها وحماية منافذها، فالجيش الأمريكي يعرف الأمن القومي بأنه مصطلح شمل الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي للوطن ظاهر أم باطن¹.

2- علاقة الأمن القومي بالاقتصاد في السياسة الأمريكية

منذ نهاية إدارة "كارتير" أشار إلى من أسماه حالة الوعكة التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية السبعينات، فتأثرت معها مكانتها الدولية، وبدأت هذه الصورة تتضح بعد سقوط شاه إيران الذي كان يعتبر ركيزة للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فارتبط الوضع في الشؤون الخارجية بتراجع الوضع الاقتصادي والداخلي من ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، وكانت هذه الظروف وراء نجاح مرشح الرئاسة الجمهوري "رونالد رغان"، الذي قد حملته الانتخابية على أساس استعادة مكانة أمريكا الدولية والتصدي للقوى الدولية المنافسة وبناء اقتصاد أمريكي قوي.

وعلى الرغم من بدء الشعور بهذا الوضع المتغير على المستوى الرسمي وبشكل خاص من خلال ما بلغه من حجم العجز في الميزانية الأمريكية، الذي كان قد وصل مع منتصف الثمانينات إلى ألف مليون دولار، وهذا ما أثر في البحث العميق والحقيقي في الذات، فكانت حقائق ومؤشرات الوضع الأمريكي تجري أساساً في الأوساط الأكاديمية، وهو ما يتبلور حول ما عرف "بمدرسة الاضمحلال" "School of decline" وهي المدرسة التي اشتغلت بدراسة أوضاع القوة الأمريكية ومكوناتها الفعلية والمتغيرات الداخلية والدولية وانتهت هذه الدراسة في توصيف الوضع الأمريكي في إطار ثلاثة افتراضات:

- تراجع الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى ثلاث وهي: اليابان، أوروبا الغربية، الدول الصناعية الجديدة.

- إن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية دولة وتراجع هذه القوة سيؤثر في الإبعاد الأخرى للأمة.

¹ اسم سلطان، جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، (لبنان: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط1، 2013)، ص.80.

إنَّ الانحدار النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها على الأعراس العسكرية واحتفاظها بارتباطات والتزامات خارجية¹ وأصبح من الواضح في نهاية الولاية الثانية لإدارة ريغان أن القضايا الأساسية التي تشغل السياسة الأمريكية أصبحت تدور حول قضيتين:

الأولى: ما يمثل العجز في الميزانية أكثر من 100 مليون دولار.

الثانية: حول علاقة الوضع الاقتصادي ومؤثراته بالسياسة الخارجية وهي العلاقة التي جعلت "هنري كسنجر" و"سايروس فارس" يكتبان أن السياسة الخارجية والداخلية أصبحتا تعتمدان على بعضهما البعض بشكل متزايد، وأن القوى الاقتصادية هي العامل المحوري بالنسبة للطريقة التي ينظر بها إلى أمريكا من جانب حلفاءها وخصومها، وأن القيادة السياسية الأمريكية للعالم لا يمكن أن تستمر إذا ما استمر انعدام الثقة في الاقتصاد الأمريكي².

وخلال التمهيد لحملة الانتخابات الرئاسية عام 1983، احتلت نظرية اضمحلال القوة الأمريكية مكانا واسعا في أدبيات هذه الحملة، خاصة من جانب الحزب الديمقراطي وأوضحت استفتاءات الرأي العام أن الناخبين أكثر اهتماما بأن يكون الرئيس الجديد معنيا بأن يدعم الاقتصاد أكثر من حماية الأمن القومي بمفهومه العسكري، كما اتخذت أبعادا أكثر فيما يتعلق بمفهوم الأمن القومي، ففي استفتاء للرأي العام في مارس 1988 أكد بـ 59% من الأمريكيين أن "المنافسة الاقتصادية تفرض تهديدا أعظم للأمن القومي من خصومنا العسكريين، لأنها تهدد وظائفنا وأمننا القومي الاقتصادية ومن هنا اتسع مفهوم الأمن القومي لكي يشمل التركيز على القوة الاقتصادية وقد امتد هذا التوسع في أولويات ومفهوم الأمن القومي إلى انتخابات الرئاسة لعام 1985 حيث أعلن المرشح الجمهوري "جورج بوش" أن النمو الاقتصادي هو الآن من أمور السياسة الخارجية مثلما هو من أمور السياسة النقدية³.

ومن هنا ارتبط الأمن القومي الأمريكي بالجانب الاقتصادي من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي المرتبط بعلاقة تأثير الامتدادات النفطية في الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي خاصة في ظل التنافس الدولي لضمان أمن النفط، وباعتبار أنه من المتوقع زيادة الطلب على النفط من آسيا، وأن تحتل الاقتصاديات

¹ أمين شلي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (القاهرة: الهيئة العامة للمغربية العامة للكتاب، 2005)، ص. 121.

² المرجع نفسه، ص. 112.

³ المرجع نفسه، ص. 129.

الأسبوعية مكان الولايات المتحدة على قائمة أكبر مستهلكي الطاقة، حيث سيصل استهلاك هذه الاقتصاديات وفق للتوقعات إلى 28% من إجمالي الاستهلاك العالمي في حين سيكون استهلاك الولايات المتحدة 25% من إجمالي الاستهلاك العالمي وأوروبا الغربية 18% وأوروبا الشرقية فسيكون بحدود 13% وهذا مع مطلع عام 2020م.

ثانياً - النفط في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002

-البعد الاستراتيجي للنفط:

إن تحليل عملية صياغة وثيقة الأمن القومي الأمريكي تعكس من الناحية الفعلية مشاركة مجموعة من شرائح المجتمع الأمريكي في صياغتها ، بدءاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى الفئات الأكاديمية والإعلامية والمجمع الصناعي العسكري وصولاً إلى النخبة الإستراتيجية في وزارة الدفاع "البنتاغون" وهذا كله يعكس تجنيد طاقات وخبرات هائلة في رسم السياسات العامة الإستراتيجية التي تستوجب إحاطة شاملة، تؤمن من خلالها ضمان واستمرارية مصالحها في الخارج، وخاصة المصالح الحيوية منها، وعلى رأس هذه المصالح نجد النفط كأكثر داعم لتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي، ونظراً لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية واستمرارية تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى، وانحصاره في مناطق محددة في العالم وعلى رأسها منطقة الخليج العربي، وهذا ما يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي، باعتبار أن عصب الحياة فيها هو الطاقة ولتأمين ذلك يستلزم المزيد من الحماية الأمريكية في عام 1998 بأنها "مصالح ذات الأهمية الواسعة والطاغية بالنسبة لبقائه وسلامته"¹

ف نجد أنه من الأهداف الرئيسية للأمن القومي والتي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها أو تستورد منها

¹ محمد أمين سني، دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، www.Saqr center.net/index.php page=477(13:01 2015/03/3)

السلع الحرجة كالنفط والغاز الطبيعي كما تتطلب الرفاهية كذلك الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية¹

فتسعى الولايات المتحدة من خلال ما سبق ذكره وضع إستراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد تتمكن فيه من تحقيق مصالحها والمتمثلة في الأهداف التالية:

- ضمان تدفق النفط للاقتصاد الأمريكي بدون أي ضغط أو مساومة.
- أن تنعم الدول الغربية بالأمن بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة والوظائف تكون مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية.
- فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأن فيه تحقيق السلام والأمن وفي ذلك تمكين قيادة الولايات المتحدة للعالم والسيطرة عليه عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا.²

¹ نور الدين حشود، "دراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990.2012"، دفاثر الساسة الدولية والقانون، ع (09)، جوان، 2013، ص. 183.

² المرجع نفسه، ص. 18

خلاصة الفصل الأول

ساهم التفاعل المرن بين الاقتصاد الأمريكي والسياسة إلى بروز أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال دراسة الدور الذي لعبه النفط في التأثير على الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي في شكله المادي كمصدر حيوي للطاقة، أو في إطار كونه قوة النخبة الحاكمة في إدارة جورج بوش الابن الذي يعتبر معظمهم من أصحاب الشركات النفطية فساهمت هذه المتغيرات إلى تحويل النفط من مصدر للطاقة إلى مصدر لصناعة السياسات والاستراتيجيات حيث اتخذ بعدا استراتيجيا كأساس لتحقيق المصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي وذلك في مضامين استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 م ، وذلك انطلاقا من:

- كون النفط مع تعدد منتجاته يعتبر المصدر الأساسي للاقتصاد الرأسمالي الأمريكي
- كون الدولار عملة الصرف النفطي وأي زيادة أو نقصان في أسعار النفط يؤثر إما بطريقة طردية أو عكسية على قيمة الدولار في السوق العالمي
- اعتبار أن النفط مادة آيلة للنضوب في ظل تعاظم الطلب العالمي عليها ستبقى عاجزة عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب
- احتلال النفط موقعا هاما في استراتيجيات القوى الاقتصادية الكبرى وأحد الأسباب الرئيسية للصراع فيما بينها
- وفي هذا الصدد يعتبر بترول الخليج العربي المورد الرئيسي القادر على مجازاة الزيادة في الاستهلاك الدولي للبترول.

الفصل الثاني

الإستراتيجية النفطية الأمريكية في الخليج العربي

تمهيد:

تعتبر منطقة الخليج العربي من بين أهم المناطق الحيوية بالنسبة لمصالح الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي وامتلاكها لأهم مورد طاقي وهو النفط، الذي يمثل عصب الاقتصاد العالمي فهي تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وبذلك تكون السيطرة على هذه المنطقة أولوية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي

قبل البدء في تحديد أهمية الخليج العربي الاستراتيجية سنخرج على محاولة تحديد مفهوم الخليج العربي ومختلف التسميات التي أطلقت عليه عبر الزمن.

أطلق على الخليج العربي العديد من التسميات منها اسم "الأرض الإله"، اسم "بحر الشرق الكبير" و"بحر الجنوب"، وتأكدت تسمية الخليج العربي "ساينوس أرابيكوس" من طرف سترابون الإغريقي الذي اعتمد على أقوال مؤرخين إغريقين آخرون مثل إيراتوستين وتأكد بذلك أن التسمية كانت سائدة قبل الميلاد بقرون واستمرت حتى ظهور الإسلام، ومع قيام الدولة العباسية أصبح يطلق على الخليج العربي اسم خليج العراق، وتعود هذه التسمية إلى كون عاصمة الدولة العباسية هي بغداد في العراق وأن شبه الجزيرة العربية هو جزء من الدولة العربية.¹

وأطلق على الخليج العربي اسم الخليج الفارسي وأول من أطلق هذه التسمية هو الإسكندر الأكبر حيث أرسل الأميرال المقدوني في رحلته إلى المحيط الهندي لبحث عن الاكتشافات الجغرافية، أين تعرف على الساحل العربي مما جعل الإسكندر يطلق عليه تسمية الخليج الفارسي.

لكن يؤكد المؤرخ "إيرلوند ويلسون" على أن السيطرة الفعلية للحكومة الفارسية لم تكن موجودة على السواحل الشرقية، بل كان النفوذ العربي منذ عهد السابور الثاني في القرن الرابع للميلاد واستمر حتى قيام الدولة الإسلامية وحتى فترة متقدمة من الوقت الحاضر.²

أولاً- جغرافية الخليج

تبين بعض الدراسات الجيولوجية أن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني التي أدت إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين وهما الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية. وتتميز مياه الخليج العربي بالضحالة وخصوصاً في السواحل الشمالية الشرقية منه والتي تتحصر فيها المياه بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهري شط العرب ونهر القارون، مما أدى إلى ظهور العديد من الجزر التي تكونت بفعل الطمي، مثل جزيرة بوبيان، وجزيرة البحرين، وجزيرة فيلكه، والتي تعتبر ذات أهمية اقتصادية بالغة فمن يسيطر عليها يستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج.³

¹ عماد محمد ذياب الحفيظ، بيئة الخليج العربي وجزيرة العرب، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص.24-26.

² صورية بوقلمون، العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال فترة 1971-1991، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، سبتمبر 2001)، ص. 23-24.

³ ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي موجودة على الموقع

التالي: 31/10/2015 -255649. http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp ?

فيمثل الخليج العربي عمقا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا، تتميز البيئة الخليجية بأنها متجانسة ومتشابهة فهي بيئة صحراوية ساحلية كما أنها تشترك في وحدة الرقعة أي ذلك الاتصال الجغرافي المستمر بالمنطقة¹، فهو عبارة عن بحر شبه مغلق تقدر مساحته السطحية حوالي 250 ألف كيلومتر، وبطول 800 كيلومتر، وعرض يتجاوز 470 كيلومتر، وعمق يتراوح بين 30 و 100 متر، وأماكن محدودة يصل إلى 200 متر.²

يفصل الخليج العربي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، تطل على الخليج ثمانية دول وهي: إيران، العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، عمان، العراق أما دولة البحرين فهي تحيط به ضمن مياهه الإقليمية³، فيمتد من بحر عمان فخليج عمان وتمر مياهه عبر مضيق هرمز إلى شط العرب في أقصى الشمال لينتهي عند حدود إيران الكويت والعراق، ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات المفتوحة.⁴

يحد الخليج العربي من جهة الشمال الشرقي إيران وفي الجنوب الشرقي جهة الجنوب يحده كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، في جهة الجنوب الغربي في الغرب تحده كل من المملكة العربية السعودية، قطر وتقع كل من الكويت والعراق على أطرافه الشمالية الغربية.⁵

أما بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض يقع حوض الخليج العربي بين دائرتي عرض 24-59.30 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 47-57 شرقا، وتقدر مساحة الخليج بحوالي 800 كيلومتر من مصب شط العرب وميناء الفاو في القطر العراقي في الشمال حتى الساحل الشمالي بمنطقة الرؤوس في سلطنة عمان، أما بالنسبة لأقطار الخليج العربي الستة فتقع بين دائرتي عرض 35-59 شرقا ولذلك فإن منطقة الخليج العربي تقع في الشمال من خط الاستواء في المنطقة المدارية وأن مدار السرطان يمر من قسمها الجنوبي وهي تحتل القسم الجنوبي العربي من قارة آسيا والقسم الشرقي من الوطن العربي.⁶

¹ رجب يحي حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (مكتبة العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص.25.

² محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الضرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.159.

³ أحمد عمر يحي، الأهمية الجيو استراتيجية للخليج العربي، في: www.blogspot.com/2014/11/blog-post 64.html، 28/10/2015 a 23: 51.

⁴ نوار إبراهيم، "الخليج العربي من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون"، السياسة الدولية، م، 44، ع، 177، جويلية 2009، ص.191.

⁵ أحمد عمر يحي، مرجع سابق

⁶ عبد الأمير الحياي، قراس عبد الجبار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط دراسة في الجغرافية السياسية"، ديالي، ع 2009، ص.33.

ثانياً - الأهمية الاقتصادية للخليج العربي

عرف الخليجيون قبل اكتشاف النفط أنماطاً مختلفة من الأعمال والمهن التي كانت تعود عليهم بالرزق، حيث شكلت الموارد الأساسية في الحياة الاقتصادية لأهل الخليج في ذلك الوقت، فالخليج من خلال موانئه وخلجانه وبحاره وموقعه الجغرافي بالإضافة إلى صيد اللؤلؤ كانت أعمال التجارة الاستيراد والتصدير من موانئ الخليج تؤمن مورداً اقتصادياً مما جعل أنظار الغزاة والمحتلين من البرتغاليين وهنود وفرنسيين وبريطانيا يتنافسون للوصول إلى المنطقة والسيطرة على ثرواتها¹.

ولقد عظم اكتشاف النفط من الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي بحيث تعتبر مصدر أساسي للطاقة فنجد 90 بالمائة من نفط الشرق الأوسط يقع في الخليج العربي الذي يحتوي على احتياطي ضخم يبلغ حوالي 66 بالمائة من مخزون النفط العالمي² فنجد في المرتبة الأولى العربية السعودية كأكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في العالم باحتياطي يقدر بـ 264.2 مليار برميل أي 25 بالمائة من الاحتياطي العالمي تليها العراق في المرتبة الثانية باحتياطي يبلغ 112.5 مليار برميل ما يعادل 11 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وتأتي إيران بالمرتبة الثالثة بـ 98.7 مليار، ثم الإمارات العربية المتحدة بـ: 97.8 مليار برميل والكويت 96.5 مليار برميل، ووفقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية فإن العراق مرجحة لتكون الدولة الأولى عالمياً بـ 30 بالمائة من الاحتياطي العالمي ويحتمل أن يصل إلى 400 مليار برميل³، ومن حيث الإنتاج تشير وكالة النفط الدولية إلى أن منطقة الخليج العربي تمتلك نحو 91 بالمائة من إجمالي فائض الإنتاج العالمي والذي كان قد ارتفع من 4.4 مليون برميل يومياً عام 2001 ليصل إلى ما يتراوح بين 7.3 و 7.8 مليون برميل في عام 2002.⁴

كما جاء في التقرير عن إدارة معلومات الطاقة الصادرة في أبريل 2004 فيما يتعلق بحجم إنتاج الدول الخليجية للنفط في سنة 2001 نجد السعودية تنتج 10.5 مليون برميل يومياً، إيران تنتج 3.7 مليون برميل، العراق 6.8 مليون برميل، الإمارات العربية المتحدة 2.8 مليون برميل، الكويت 2.4 مليون

¹ ياسين سويد، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج واقع وخيرات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص. 145

² فاضل عبد القادر الحسن أحمد، السياسات الأمنية في الخليج العربي 1990-2002، رسالة ماجستير، (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2003)، ص. 41.

³ سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية، (بغداد، مركز دراسات الدولية، ع. 45)، ص. 137.

⁴ فيصل بالجديري، متغير النفط في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص. 77.

برميل وأخيرا قطر تنتج 0.6 مليون برميل. وتشير التوقعات في هذا التقرير أن إنتاج هذه الدول سيزداد في حدود عام 2020 وستبقى السعودية في المرتبة الأولى بمقدار 22.5 مليون برميل ثم العراق 6.6 مليون برميل يوميا، الإمارات العربية المتحدة 5.6 مليون برميل أما الكويت وقطر ستنتج 5 مليون برميل و0.8 مليون برميل على التوالي.

وطبقا لهذا التقرير، فإن إنتاج دول الخليج من النفط لعام 2001 كان يمثل 29 % من إجمالي الإنتاج العالمي، أما توقعاتها لعام 2020 سيصل إلى 60 % من الإنتاج العالمي.¹

وتظهر أهمية نفط الخليج العربي أيضا في المدى العمري للنفط والذي يعتبر المعيار الأساسي الذي يحدد الوزن النفطي لأي دولة، وفقا لإحصائيات 2002 نجد أربعة دول في الخليج مرشحة أن تكون الأطول عمرا نفطيا في العالم ونجد في المرتبة الأولى العراق بعمر نفطي يصل إلى 152 سنة، الكويت المرتبة الثانية بـ: 141 سنة، الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بـ: 118 سنة وفي المرتبة الرابعة نجد المملكة العربية السعودية بعمر نفطي يصل إلى 86 سنة.²

يتميز نفط الخليج العربي بمجموعة من الخصائص تضيف عليه أهمية خاصة ترفع من شأنه الاقتصادي، فإضافة إلى الإنتاج والاحتياطي الضخم والمدى العمري الطويل الذي يظهر من خلال النسب التي ذكرت سالفا يتميز نفط الخليج بقرب الآبار التي يتواجد فيها من السطح وسهولة ضخ الخامات وقلة تكاليف الاستخراج فبعض الآبار يتدفق منها النفط تحت ضغط الغازات المصاحبة، وهناك آبار أعماقها قليلة³، ومن حيث تكاليف الإنتاج فهي منخفضة مما يجعله أكثر ربحا بحيث تبلغ تكاليف الإنتاج في المنطقة حوالي 1.5 دولار للبرميل مقارنة بتكلفة إنتاج 4.5 دولار في أمريكا و5.5 دولار للبرميل في كندا و8 دولار في بحر قزوين.⁴

يحيط بالخليج العربي مجموعة من الممرات المائية التي جعلت موقعه الجغرافي ذات أهمية بالغة وزادت المنطقة أهمية من الناحية الاقتصادية ومنها:

البحر الأحمر: الذي يقع عند التقاء قارتي آسيا وإفريقيا، ويعتبر البحر الأحمر ممرا مائيا لا يمكن الاستغناء عنه للتجارة بين المحيط الهندي و الخليج العربي من جهة والبحر الأحمر مع البحر المتوسط من جهة أخرى، يبلغ طول البحر الأحمر من أقصى الشمال حتى باب المندب 2100 كيلومتر ومساحته الإجمالية تصل إلى 438 ألف كيلومتر وعظمه يصل إلى 9850 قدما.

¹ عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص ص. 18-19

² محمد مراد، مرجع سابق، ص. 163

³ فيصل بو الجديري، مرجع سابق، ص. 78

⁴ سامان سبيهي، الجغرافيا السياسية للنفط، (مركز الدراسات الاشتراكية، 2001)، ص. 15

- **قناة السويس:** تمثل أهم ممر مائي في العالم بحيث تعتمد التجارة بين جنوب شرقي آسيا ودول الخليج العربي وما زاد من أهمية هذه القناة هو اكتشاف النفط في الخليج لأن قناة السويس تختصر الطريق بين جنوب شرق آسيا والسواحل الأوروبية بنحو 40-60 بالمائة بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس رجاء الصالح ويوفر في الوقت والتكاليف.

- **باب المندب:** يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا وتكمن أهمية مضيق باب المندب في أنه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب¹ والقرن الإفريقي وبحر عمان ويربط الخليج العربي بالبحر الأحمر ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط

- **مضيق هرمز:** تظهر إحصاءات تجارة النفط العالمية الأهمية القصوى للخليج العربي ومضيق هرمز على وجه الخصوص الذي تطل عليه عمان عبر جزيرة مسندم إلى الجنوب التي يواجهها ميناء بندر عباس الإيراني إلى الشمال، ووفقاً لإحصائيات الجمعية الأمريكية لمعلومات الطاقة فإن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل ما يصل إلى 17 مليون برميل يعادل ما يقرب من 40 بالمائة من تجارة النفط المحمولة بحراً وما يقرب 60 بالمائة من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم² ومن خلال ما سبق تتأكد الأهمية الجيو-إستراتيجية المزدوجة للخليج العربي فهو يتميز بجيو إستراتيجية موقعه بحرية من جهة وجيوبترولوية حيث تحتل أكثر من 56 بالمائة من التجارة الدولية السنوية للبترول في العالم من جهة أخرى.³

فالخليج العربي يتصف بخصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها الإستراتيجية على المستوى العالمي، بحيث لا يمكن عزله عن التأثيرات الخارجية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتظهر أهمية المنطقة في الاهتمام المتزايد للدول الكبرى بمحاولة السيطرة على ما تملكه من موارد اقتصادية المتمثلة في النفط. إستراتيجية تبدأ من الخليج العربي عند مصب شط العرب ونهاية بخليج عمان عند بحر العرب والمحيط الهندي حيث يمتلك مضائق مهمة لها دور فعال في السياسة الدولية.⁴

¹ أحمد سعد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، (دمشق: اتحاد الكآب العرب، 1999)، ص ص 13-14

² إبراهيم نوار، مرجع سابق، ص 191

³ محمد مراد، مرجع سابق، ص 161

⁴ عز الدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، ع (27)، 2006، ص 124

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي

أولاً- مراحل الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي

مثل الخليج العربي منذ القديم حوضاً استراتيجياً هاماً ازدادت أهميته بصورة كبيرة مع ظهور حركة الكشوفات الأوروبية في نهاية القرن الخامس عشر، وبداية الصراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على موانئه وجزره الإستراتيجية بهدف السيطرة على تجارة العبور في القرن التاسع عشر سيطرت بريطانيا على المنطقة وفرضت على القوى المحلية توقيع معاهدة السلام العامة في 1820 لتأسيس لمنظومة أمنية تهدف إلى تأمين طريق الواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند، ومع اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين زادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس لبريطانيا.¹

عرف الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي ثلاثة مراحل:

1-مرحلة تحديد الخليج

إلى غاية 1971 لم تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً بالغاً بمنطقة الخليج العربي بحيث اعتبرته خطاً أحمر في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي، والمعروف أن بريطانيا احتفظت بالسيطرة المباشرة على منطقة الخليج العربي إلى غاية 1971 ولكن هذا الاستئثار البريطاني لم يكن بمعزل عن تفاهم ودي أنجلو- أمريكي بحيث تشرف بريطانيا على الأمن المباشر في المنطقة بالمقابل توفير مطلبين أساسيين للولايات المتحدة الأمريكية، الأول اعتبار الخليج خطاً أحمر في العلاقات السوفيتية يفرض على الطرفين عدم التواجد العسكري أو التأسيس لقواعد عسكرية، والثاني يتمثل في تخصيص الولايات المتحدة الأمريكية بجملة امتيازات النفطية من خلال منحها الفرصة لتوفير مجالات استثمارية خاصة في مجال التنقيب عن البترول وتأمين استخراجه ونقله.²

ولكن رغم هذا التفاهم الودي فسرعان ما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في منافسة مع بريطانيا حول الامتيازات النفطية، حيث أدى النقص الحاصل في النفط خلال الحرب العالمية الأولى إلى توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي، وبعد اتفاقية الخط الأحمر التي جاء بها الجيولوجي الأرمني "غولبينكيان" الذي أعلن عن وجود النفط في العراق منذ عام 1914 وهذه الاتفاقية جاءت فيه مادة تحرم معامل تكرير في البلاد العربية إلا بالقدر الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على امتيازات نفطية في الخليج

¹ محمد عبد الغفار، الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن الخليج العربي، (مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولة

والطاقة، ع12، 2012)، ص. 3

² محمد مراد، مرجع سابق، ص. 169

بأسعار رخيصة وكانت أولى هذه الشركات النفطية الأمريكية شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا¹سوكال. ومع انتهاء الحرب وقفت الولايات المتحدة تتربق من بعيد نتائج المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام نفط الموصل في العراق، وأدى احتكار بريطانيا لنفط الأراضي الواقعة تحت انتدابها إلى استياء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرتها اتفاقية احتكارية تنثي الحقوق الأمريكية في العراق، فأدركت أن بريطانيا تحاول استبعادها من الحصول على أية حصة نفطية في المناطق الواقعة تحت انتدابها. فبدأ التنافس الأمريكي البريطاني وانتقلت أمريكا من موقع الانتظار والمراقبة إلى الصراع للحصول على النفط.²

وبذلك اتجهت أنظار الأمريكيين إلى نفط المنطقة وخصوصا بعدما أدركوا من خلال دراستهم أن مركز الجاذبية في الإنتاج النفطي العالمي موجود في الخليج العربي، فأعلن الرئيس الأمريكي "فرنكلين روزفلت" خلال الحرب العالمية الثانية في عام 1943 أن حماية السعودية هي مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية.³ وفي 14 فيفري 1945 طلب روزفلت مقابلة الملك عبد العزيز بن سعود على متن لطراة كوينسي في البحر الأحمر واستجاب الملك مباشرة لطلب الرئيس، وعلى اثر هذه المقابلة تم توقيع اتفاق بينهما عرف باسم ميثاق كوينسي والذي ينص على استثمار الولايات المتحدة الأمريكية لنفط المملكة العربية السعودية لمدة ستين سنة مقابل تزويدها بحماية عسكرية ضد أي تهديد أو عدوان.⁴

إلا أن الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي لم يكتسب أهمية إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لسببين الأول لزيادة أهمية نفط الخليج العربي وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان تدفق النفط إليها والقوى الصناعية الأخرى والثاني من خلال تصاعد حدة الحرب الباردة، وخشية الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة الاتحاد السوفيتي آنذاك على المنطقة، ورغم ذلك ظلت منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة خارج أولويات السياسة الأمريكية على المستوى العالمي بحيث أن اهتمامها كان أكثر تركيز نحو اليابان وكوريا والهند الصينية وحلف الشمال الأطلسي، حيث كان التعامل مع منطقة الخليج العربي انطلاقا من مبدأ التوازن في السياسات الدولية الذي حكم الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على مدى العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

¹ عبد الكريم قصي، مرجع سابق، ص. 31- 32

² كاظم حامد حميد، "النفط وتأثيره في العلاقات البريطانية- الأمريكية خلال القرن العشرين"، مداد الأدب، ع. 6، ص. 200- 201

³ عبد الكريم قصي، مرجع سابق، ص. 32

⁴ ميكائيل براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في: <http://islamtoday.net/newafth/artshow-95-130111.html>، 28/09/2007

2- مرحلة ملئ الفراغ:

وفي 1971 بدأ الاهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج بعد انسحاب بريطانيا، إذ انفردت الولايات المتحدة لأمركية بمسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة¹، فظهرت العديد من الاستراتيجيات والمبادئ في الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالمنطقة، بحيث جاء مبدأ نيكسون الذي يقوم على مبدأ سياسة التدخل غير المباشر في الخليج العربي من خلال الاعتماد على القوى الإقليمية إيران والعربية السعودية والتي أطلق عليها تسمية "سياسة الدعامتين" بالمقابل تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لها مساعدات لبناء مؤسساتها العسكرية لتأمين منطقة الخليج العربي دون إرسال قوات أمريكية إليها،² دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير استراتيجياتها القائمة على ضمان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وحماية مصالحها وهذا يلزم دعم أمريكا للأنظمة الحليفة لها عسكريا واقتصاديا لكي تتمكن من القيام بدور الحامي للمصالح الأمريكية. ولقد ارتكز مبدأ نيكسون على سياسة المشاركة الأمريكية على أساس الحد من الدور العسكري الأمريكي المباشر في العالم ودفع القوى المحلية الحليفة لتحمل جزء من عبئ الدفاع عن الأيديولوجية والمصالح الرأسمالية.³

بعد عام 1973 أصبحت مسألة الاهتمام بمنطقة الخليج العربي أهم القضايا التي تشكل محور البرنامج الانتخابي لمرشحي رئاسة الجمهورية، كما أصبحت من أبرز المعايير التي تعتمد في تقييم مدى نجاح أو فشل أي رئيس للبيت الأبيض، وذلك اثر تداعيات الحضر النفطي العربي على الاقتصاد الأمريكي،⁴ بالإضافة إلى قيام الثورة الإيرانية عام 1979 والتي أفقدت الولايات المتحدة توازنها في المنطقة وأدت إلى انفتاح ثغرة الأمن في الخليج العربي مرة أخرى وعادت قضية الفراغ الاستراتيجي تفرض نفسها بعد التغيير في السياسة الداخلية الإيرانية وقيام الاتحاد السوفيتي باجتياح أفغانستان الذي أدى إلى تفاقم أبعاد الصراع العالمي في المنطقة⁵، وكل هذه الأحداث دفعت الولايات المتحدة إلى بداية التفكير الاستراتيجي في الاعتماد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات التدخل السريع والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول العربية، وتجسد ذلك في إعلان مبدأ كارتر عام

¹ سليم كاطع، مرجع سابق، ص. 141

² عبد العزيز سحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة في الرؤى والمشروعات، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م (25)، ع (1)، 2009، ص. 595

³ جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2002) ص. 87-88

⁴ محمد مراد، مرجع سابق، ص. 168

⁵ رجب يحي حلمي، مرجع سابق، ص. 88

1980 الذي يقوم على أن الإدارة الأمريكية لن تسمح لأية دولة في العالم أن تسيطر على الخليج العربي وسوف تستخدم كل الوسائل اللازمة إذا ما تعرضت مصالحها إلى تهديد.¹

وفي عام 1980 وصلت وحدة من تلك القوات إلى مصر قوامها 1400 رجل فيها للقيام بتدريبات مشتركة مع القوات المصرية ووفقا لما أعلنه رئيس الأركان المصري فإن القوات الأمريكية كانت تستهدف من ذلك "دراسة طبيعة الأرض والأحوال الجوية السائدة بالمنطقة، التي هي أقرب ما تكون إلى طبيعة المناطق في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي و التي قد تلجأ القوات الأمريكية إلى العمل فيها"² وبذلك يكون مبدأ كارتر قد أحدث تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط الخليجي، بإخراج المنطقة من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأم القومي الأمريكي، وعدم الاعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج لنتجه نحو التواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة³

3- عسكرة السياسة الأمريكية في الخليج

اتسمت السياسة الأمريكية في الخليج العربي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بطابع العسكرة الغالبة. تضخم البعد العسكري وأصبح معه العسكريون الأمريكيون هم الذين يتولون وضع هذه السياسة وتخطيطها وتنظيمها، وأصبحت المؤسسة العسكرية الأمريكية هي التي تضع الخطط والأولويات في علاقاتها مع دول الخليج، وتم استبعاد المدنيين والدبلوماسيين والمؤسسة السياسية وبالتالي أصبح التعامل مع البنتاغون أكثر منه مع وزارة الخارجية.⁴

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه الشهير في 6 مارس 1991 مشروعه للنظام الشرق أوسطي الجديد الذي دعا إليه في هذا الخطاب ويشمل المشروع على:

– إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج العربي تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء تدريبات عسكرية وتسمح بوجود بحري أمريكي في المنطقة،

– وضع ضوابط أسلحة الدمار الشامل،

– تسوية النزاع العربي الإسرائيلي،⁵

ساهمت حرب الخليج الثانية بتكثيف الوجود العسكري البحري لأمريكا خصوصا في مياه الخليج، وأدت هذه الحرب إلى تحويل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من مجرد تسهيلات عسكرية روتينية إلى

¹ عبد العزيز سحادة المنصور، مرجع سابق، ص. 596

² محمد مراد، مرجع سابق، ص. 169

³ سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص. 142

⁴ مراد محمد، مرجع سابق، ص. 171

⁵ سليم، كاطع علي، مرجع سابق، ص. 90

قواعد عسكرية ثابتة، واتساع نطاق التسهيلات لتشمل أغلب مطارات الوقود والتموين والصيانة وحق استخدام المطارات والموانئ والمياه الإقليمية، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تطبيق سياساتها الرامية للسيطرة على منابع النفط.¹

بذلك كان الغزو العراقي للكويت ضمن مخطط مسبق يفترض حتمية حدوثه كما أن الخطط الأمريكية للتدخل كانت معدة سلفاً وجاهزة للتنفيذ، وقد استخدمت أمريكا الأمم المتحدة كمطية مناسبة لتنفيذ خططها وذلك من خلال استصدار القرارات اللازمة للتدخل تحت راية الشرعية الدولية.²

جعل التطرف الديني والإرهاب في منطقة الخليج أكثر عرضة للتدخل الدولي بحكم أن معظم أن مهاجمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانوا من المنطقة، فمثلت هذه الأحداث منعرجاً حاسماً في التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة³، إذ أصبحت في المنظور الأمريكي مصدرة للإرهاب بعدما كانت تصدر النفط، ونتيجة لذلك أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في عام 2002 مبدأ الذي عرف "بمبدأ بوش" والذي انتهجته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، والذي يقوم على فكرة استخدام القوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها وأصبحت الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2001 تقوم على الاستخدام المباشر للقوة العسكرية وتوجيه الضربات الاستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديد مباشر للمصالح الحيوية.⁴

وبذلك فقد عززت حرب الخليج الثانية وما تلاها من تدخلات وحروب لاحقة من حضور الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، وبسط سيطرتها على أهم وأضخم منابع النفط ومصادر الطاقة⁵

ثانياً - الأهداف الأمريكية في الخليج العربي

1- حماية إمدادات النفط:

من المعروف أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تتمحور بصورة رئيسية حول نفط الخليج العربي، وقد قدر أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول منه، ولهذا رأت في استمرار تدفقه إليها خاصة، وإلى الغرب بصفة عامة مصلحة حيوية أمريكية، وقد ظلت مستعدة للدخول في مواجهة

¹ ياسين سويد، مرجع سابق، ص. 117

² قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سابق، ص. 43

³ محمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية والإعلام،

2011-2012)، ص. 279

⁴ سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص. 144

⁵ عبد السلام رفيق، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008)، ص. 33

عسكرية ضد أية دولة تقدم على ذلك إلا أن السيطرة على النفط تعني حقيقة مزدوجة، التحكم في كميات الإنتاج من جهة وتحديد الأسعار من جهة أخرى.¹

يعد النفط عاملاً من العوامل البنيوية لصلته بالاقتصاد الأمريكي من جانب وبالاقتصاد الرأسمالي والغربي بشكل عام، من خلال النظر إلى هذه العلاقة البنيوية تبدو بوضوح قضية الأمن الأمريكي والأمن الغربي.

لقد بينت أزمة الطاقة خلال حرب 1973 هشاشة الأمن الغربي عموماً والأمن الأمريكي خصوصاً تجاه مسألة النفط وتعد الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ضمان تدفق النفط إليها وإلى حلفائها في أوروبا وآسيا، من أهم الضرورات الإستراتيجية والحيلولة دون وقوعه في قبضة السوفييت والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول نفط المنطقة إلى دول العالم الغربي² بحيث أن انقطاع إمدادات النفط بسبب حرب أو عدم استقرار إقليمي أو قرارات حكومية بشأن الإنتاج قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل هائل يؤثر بشكل خطير على الاقتصادات الغربية³، وخصوصاً في ظل تزايد الاعتماد الأمريكي والغربي على النفط المستورد بحيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم حوالي 6 بالمائة من سكان العالم تستهلك لوحدها حوالي 33 بالمائة من الطاقة المتوفرة وقد ارتفعت وارداتها من 20 بالمائة من حاجياتها في أواخر ستينات القرن العشرين إلى أكثر من 42 بالمائة في عام 1977 فإلى أكثر من 52 بالمائة عام 1985.⁴

كما توقعت خطة الطاقة في عام 1991 التي قدّمها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في عام 1991 أن يصل معدل اعتماد الأمريكي على النفط إلى 60 بالمائة في عام 2000 إلى 80 بالمائة في عام 2030⁵، ولذلك ومن أجل الحصول على نفط الخليج العربي وبأسعار منخفضة وبشكل آمن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على حماية هذه لمصلحة الحيوية بحكم أنها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في المنطقة.⁶

¹ رياض مزياني، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير،

(جامعة لحاج لخضر: كلية الحقوق، 2004-2005)، ص. 65.

² جمال مصطفى عبد الله السلطان، ص، ص. 51- 52.

³ محمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص. 246.

⁴ محمد مراد، مرجع سابق، ص. 165.

⁵ جمال مصطفى عبد الله، مرجع سابق، ص. 54.

⁶ محمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص. 246.

ويقول الجنرال أنتوني زيني عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999 حيث ذكر أن "منطقة الخليج وما تحتويه من كميات هائلة من احتياطات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بحرية التدخل "Free Access" في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة الهائلة.¹ ومن أجل تأمين إمدادات النفط الخليجي إلى مختلف دول العالم والحفاظ على أسعاره اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها في المنطقة وقدمت لها الدعم بهدف الوصول إلى احتياطياتها النفطية و على حثها على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط استثمارها لشراء الأسلحة الأمريكية وبالمقابل وعدت الولايات المتحدة بحمايتها، بحيث تخشى الولايات المتحدة أي تغيير في الأنظمة السياسية الحليفة يؤدي إلى انقطاع إمدادات النفط ولقد أصبحت الصلة قوية بين النفط والسياسة² بحيث عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الظهران مع المملكة العربية السعودية عام 1951 والتي تمكنت بمقتضاها إقامة قاعدة عسكرية ضخمة كانت في حاجة ماسة إليها لضمان حماية منابع النفط وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل بتسليح وتدريب الجيش السعودي.³

كما تلعب شركات النفط الكبرى دورا في التأثير على صناع القرار في الإدارة الأمريكية نظرا إلى المصالح النفطية لهذه الشركات في المنطقة وسعيها لإقامة علاقات وطيدة مع حكام هذه الدول وترتكز جهود هذه الشركات الكبرى في نطق ضيق وهو سياسة استيراد النفط والإعفاءات الضريبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية، كما يلاحظ أن هذه المجموعات النفطية لها ازدواجية المعايير في النظر إلى القضايا التي تهتم بها فهي تريد بقاء أمن إسرائيل قويا خوفا من استيلاء أي قوة مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل من السيطرة على منابع النفط في الخليج وتساند دائما العمل العسكري لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج.⁴

وانطلاقا من ذلك فإن أرباح الشركات الأمريكية من نفط الخليج ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة حيث أصبحت هذه الشركات تسيطر على 59,9% من إنتاج النفط الخليجي وتسيطر على إنتاج ما يقارب من 70% من الطاقة الكلية للتكرير من نفط الخليج وعلى 80% من حمولات ناقلات نفطه، وبالتالي فإن سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج هو العنصر الفاعل في التفكير

¹ شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص. 100

² سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 9.

³ ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (مكتبة مدبولي ، 1999)، ص. 75

⁴ عز الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 127

الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة وذلك بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة بسبب قلة الاحتياطي والإنتاج النفطي نتيجة قدم العمر الزمني للآبار¹

2- حماية أمن إسرائيل:

لقد أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان على تأييده لقيام الدولة العبرية والاعتراف بها بعد دقائق من قيامها ولم يكن هذا القرار ليصدر في دولة هدفها الوحيد هو كسب تعاطف الدول الغنية بالنفط والمصالح الأخرى في الشرق الأوسط، لولا أن تأثيرا داخليا كان يضغط عليه، والواقع أن ترومان كان يضع عينيه على النفوذ اليهودي في الداخل والذي سيبقى الاعتبار الوحيد الذي سيحكم اختيارات كل الرؤساء التالبيين بدرجات متفاوتة². وبالتالي فمن الأسباب الكامنة وراء السياسة الأمريكية في تقديمها المصالح الإسرائيلية على حساب قضايا العرب ومصالحهم فإنما تعود بالدرجة الأولى إلى وجود جماعات يهودية ناشطة وفاعلة داخل المجتمع الأمريكي، أن الجالية اليهودية لا تمثل أكثر من 2 بالمائة من إجمالي سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها ذات حضور مهيم على قطاعات الاقتصاد والإعلام ومواقع صنع القرار في السياسة الخارجية فالجالية لليهودية الأمريكية معبأة تماما وملتزمة بشدة بقضية حماية إسرائيل³. للعلاقة المتشابكة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت في قوتها إلى مستوى التحالف الملتزم سوء مكتوب أو غير مكتوب فالاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إسرائيل تتجسد في أن الأمن الإسرائيلي لا يعتبر مشكلة خارجية بل هو أحد عناصر السياسة القومية الداخلية وتعبر عن القيم السياسية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن إسرائيل تلعب الدور الأمني في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة⁴.

وجاء الالتزام الأمريكي بضمان الأمن الاستراتيجي لإسرائيل على شكل صيغة من التوازن في القوة بينها وبين الدول العربية بحيث طرح هذه الصيغة الرئيس جونسون في الستينات من القرن الماضي بحيث دعا إلى توفير كل مقومات القوة لإسرائيل لضمان تفوقها على قوة الدول العربية مجتمعة⁵. ووفقا للاستراتيجية الأمريكية فإن الدور الإسرائيلي في الخليج العربي يتمثل في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تفتيت دول الخليج العربي الكبيرة منها العراق من أجل السيطرة على مقدراتها وتهميش دورها القيادي في المنطقة وتدميرها عسكريا، سياسيا واقتصاديا.

¹ عز الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 138

² فيصل بوالجندري، مرجع سابق ص. 81

³ محمد مراد، مرجع سابق، ص. 183

⁴ عز الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 129

⁵ محمد مراد، مرجع سابق، ص. 182

وبفعل هذا الاندماج الإسرائيلي الأمريكي في الاستراتيجيات أصبحت إسرائيل شريكا للولايات المتحدة الأمريكية في التفاهم الاستراتيجي داخل منطقة الخليج العربي، بحيث تركّز الدور الإسرائيلي تجاه المنطقة في التخطيط للقيام بعمليات عسكرية متنوعة الحجم لغرض السيطرة على النفط الخليجي، وتجسد التخطيط الإسرائيلي عبر احتلال الكويت عن طريق الأردن والسيطرة على منابع النفط في ساحل الخليج العربي.¹

بالإضافة إلى ما سبق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلى تدعيم وجودها العسكري بصفة خاصة والغربي بصفة عامة وذلك من خلال اللجوء إلى أدوات منها ضمان استمرار انتفاع الولايات المتحدة من القواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول المنطقة ومن أبرز تلك القواعد، قاعدة دياجو غاريسيا في المحيط الهندي، قاعدة الظهران في السعودية، قواعد السلطان والجفير والمهلة في البحرين، قواعد القاسمين ورأس الخيمة وجبل علي في الإمارات العربية المتحدة. والحرص على عدم سيطرة أي قوة مضادة للمصالح الأمريكية على المنطقة أو قيام حكومة وطنية معادية للغرب.²

¹ عز الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 13

² فاضل عبد القادر الحسن أحمد، مرجع سابق، ص. 61

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نستخلص أن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي جاءت تعبيراً على ما تمتاز به منطقة الخليج العربي من خصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية ما يعني إمكانية توظيفه كعامل استراتيجي مهم من أجل أداء دوره الفاعل في التأثير على السياسة الدولية، خاصة في ظل امتلاكه لأكبر الاحتياطات النفطية وممرات مائية تسيطر على تدفق النفط إلى العالم الخارجي كمضيق هرمز ومضيق باب المندب اللذين يعتبران الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بسبب مرور ناقلات النفط العملاقة المتجهة من الخليج العربي إلى الخليج العربي.

كما أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة جاءت نتاجاً للدور الاستراتيجي الذي تقوم به منطقة الخليج العربي في تحقيق أهدافها والمتمثلة في السيطرة على النفط الخليجي وإمداداته بدون انقطاع وبتكلفة رخيصة مع ضمان عدم تهديده، لتعزز من وجودها العسكري في المنطقة، بعد الحظر النفطي سنة 1973م الذي أدخل بمعادلة الأمن الاقتصادي والطاقي الأمريكي بالإضافة إلى نجاح الثورة الإيرانية 1979م حيث لم تعد حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل واستمرارية بقائها قوية لمواجهة التحديات والتهديدات التي قد تساهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

الفصل الثالث

التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003

تمهيد:

لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها بالتدخل في العراق عسكرياً في 20 مارس 2003 في الوقت الذي طرأت فيه عدة متغيرات على الصعيد الداخلي الأمريكي من وصول تيار المحافظين الجدد إلى الحكم مما هبّ المناخ داخل الولايات المتحدة ومؤسسات صنع القرار فيها بتبني سياسة خارجية تهدف إلى حماية مصالحها القومية وتعزيز مكانتها الدولية بما يحفظ لها الهيمنة على العالم وتحقيق مشروع الإمبراطورية الأمريكية من خلال الحفاظ على بقاءها كقطب مهيم على السياسة والاقتصاد الدوليين فشكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001م الفرصة السانحة للفكر الاستراتيجي للمحافظين الجدد في بلورة إستراتيجية الضربة الوقائية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب مما أدى لاتخاذ سلسلة من القرارات الإستراتيجية متجاوزة في ذلك الرأي العام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة أدت للدخول العسكري المباشر في العراق.

المبحث الأول: المحددات السياسية لإدارة جورج بوش الابن وقرار التدخل في العراق

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً واضحاً في سياستها الخارجية ليس بسبب تسلم الجمهوريين للسلطة فحسب بل نتيجة لهيمنة المحافظين الجدد وتصاعد نفوذهم في صنع سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة، سواء في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية والبنّاعون والأهم من ذلك في مجلس الشيوخ والنواب الأمر الذي مكنهم على وضع الدراسات الهادفة لتنفيذ إستراتيجية الهيمنة التي كان قرار التدخل العسكري في العراق إحدى أهدافها.¹

أولاً- الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة:

لا يمكن الحديث عن صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية بدون العودة إلى طبيعة الفكر والفلسفة للإدارة الأمريكية ومن هنا لابد لنا أن نبين مسألة الائتلاف المسيحي أو الصهيوني المسيحي أو ما يعرف بالمحافظين الجدد

وتعود نشأة اليمين الديني الأمريكي إلى البدايات الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية في القرن السابع عشر على أيدي المهاجرين البروتستانت وأدت الهجرات الكثيفة للكاثوليك إلى إشعال مخاوف الكنائس البروتستانتية من منافستها ومشاركتها الامتيازات والسلطات الدينية فعملت هذه الكنائس وتحركت للمطالبة بفصل الدين عن الدولة من خلال التعديل الدستوري الأول في عام 1791 والذي نص على أن (الكونغرس لن يصدر أي قانون بصدد ترسيخ الدين أو منع ممارسته)، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت مجموعات عديدة تتسلخ من الكنيسة البروتستانتية من أجل تنظيم نفسها في المجتمع المدني، فقامت بإنشاء تحالفات ومنظمات وجمعيات وهيئات عديدة لتتمكن من التغلغل والانتشار داخل المجتمع الأمريكي خاصة في الإعلام والثقافة والسياسة مستثمرة في ذلك تمويلها للحملات الانتخابية والتي امتدت لمرشحين علمانيين ويهود وبدأ اليمين الديني ينشط في المجتمع المدني الأمريكي بالتحالف مع اللوبي الصهيوني صاحب الخبرة في التنظيم من خلال الهيئات والمؤسسات الاجتماعية المدنية الأمر الذي أدى في نهاية المطاف لظهور تيار قوي ومهم داخل المذهب البروتستانتية عرف باسم الصهيونية المسيحية الأصولية²

¹ وائل محمود كلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 -

2009، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. 132.

² ياسين محمد العيناوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص. 200، ص. 202.

تأسس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر اليهودي الألماني "ليوستراوس" الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938م وعمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاغو وأسس "لجنة التفكير الاجتماعية" التي تحولت لأساس فكره النخبوي الفلسفي والتي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظون الجدد والتي كانت تتنادي باستخدام الدين للسيطرة على الجماهير واستعمال الكذب والخداع للمحافظة على السلطة، ورفض الحداثة وتفضيل المنطق على التفكير كما دعت لفرض الدين على الجماهير وإبعاده عن الحكام، واستعمال القوة لكبح العدائية لدى البشر والإيمان بالريادة الأمريكية الخيرية، يمثل المحافظون الجدد جيلان من المفكرين والسياسيين فالجيل الأول تبلور في الستينات من القرن العشرين وجاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي عاشتها أمريكا من الحرب العالمية الأولى إلى حرب الفيتنام، أما الجيل الثاني فظهر في تسعينات القرن الماضي وجاءت أفكاره انعكاسا للظروف الأمريكية والدولية وذلك بعد انتصار أمريكا في الحرب الباردة ومساهمة الرئيس جورج بوش الأب في استعادة الثقة في الجيش الأمريكي وذلك بعد الانتصار في حرب عاصفة الصحراء¹

ونسج المحافظون الجدد منذ السبعينات شبكة واسعة لتعميم أفكارهم ونشرها منها مراكز تفكير ومؤسسات بحثية مثل: معهد "أمريكان إنتربرايز"، ومشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد "هيدستون"، بالإضافة إلى مجلات مثل: "ناشيونال ريفيو"، و"كومنتري"، وصحف شعبية مثل: "وول ستريت جورنال"، حيث عملوا سابقا في مجلة "كومنتري" التي تمولها اللجنة اليهودية الأمريكية². وينشطون كذلك في مركز السياسة الأمنية الذي يديره المعلق في صحيفة "واسنطن بوست" فرانك غافن جونيور' أحد أكثر الشخصيات تطرفا وتأثيرا في فلك المحافظين الجدد الذين ينشطون كذلك في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الذي يستقطب شخصيات كبيرة أمثال كيسنجر وبرزنسكي ويصدر دورية باسم "فورين أفيير"³

وبلغ نشاط المحافظين الجدد الذروة في مطلع الثمانينات مع وصول الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981-1988) إلى الحكم فتم الترابط بين اليمين الديني الأمريكي واليمين السياسي من خلال إحياء ريغان المواجهة والحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي والتي كان يطلق عليها (إمبراطورية الشر) وتنامي نفوذ هذا التيار بصورة واضحة في عهد الرئيس بين كلينتون فلعب أدور مهمما

¹ مثى فائق مرعي العبيدي، البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق، تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع. (4) ، ص 287.

² شاهر اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص. 29

³ وليد شमित، مرجع سابق، ص. 29 .

كمستشار خاص للرئيس كما قدموا ما سمي (بمشروع القرن الأمريكي الجديد) وساهموا في صدور قانون الحرية الدينية الذي أعطى للولايات المتحدة حرية التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أساس ديني، ليصل للمشاركة في الإدارة الأمريكية ومكون أساسي في تشكيلها وذلك في إدارة بوش الابن بعد إن كان يسيطر على أغلب الوزارات في إدارة بوش الأب¹.

وينطلق المحافظين الجدد في فكرهم من الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم على الصعيدين السياسي والعسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة وإلى تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة والتي تتماشى مع انتشار قيمها الحضارية الاجتماعية وتحققها²، فتمحورت إذن المعايير الفكرية لهذا التيار داخل الإدارة الأمريكية حول أربعة مبادئ أساسية وهي رفض العمل الجماعي واعتبار أن العمل الدولي ينبغي أن يكون تحت قيادة أمريكية ولعل هذا ما يفسر أسباب تجاهل إدارة بوش بعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الولايات المتحدة سواء بالتصديق أو التوقيع أو الموافقة ومنها اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ اتفاقية مكافحة غسل الأموال إعلاء فكرة الهيمنة في هذا التيار ويتمثل في رفض بروز أية قوة مضادة ورفض التعددية ألقطبية وتعظيم استخدام القوة العسكرية والثقافية على العالم من خلال التبشير بالقيم الأمريكية وهو ما يفسر مطالبتها لبعض الدول العربية بتغيير المناهج الدينية ومنظومة القيم لتتلاءم والمنظومة الثقافية الأمريكية فضلا عن الخطاب السياسي الذي يتمحور حول الخير والشر³

ثانيا- المحافظين الجدد وقرار الحرب على العراق

كان لفوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس عام 1992 وسيطرتهم على مجلس الشيوخ والنواب دورا كبيرا في ممارسة الضغط على الإدارة الديمقراطية بعد أن وجدوا صدامهم في الكونغرس الذي لعب دور محوري في دعم سياسة الإدارة الخارجية لاحتواء العراق⁴ باعتبار أن مشكلة صدام حسين كانت تشكل انشغالا رئيسيا للولايات المتحدة منذ احتلاله للكويت عام 1990 وظل يشكل خطرا على امتداد

¹ ياسين محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص. 204

² شاهر اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص. 31.

³ ياسين محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص. 333.

⁴ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص. 305.

السبعينات¹ فاتسم موقف إدارة كلينتون بالضغط على العراق من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية استنادا إلى فلسفة الحزب الديمقراطي القائمة على تغليب الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية في التعامل مع القضايا السياسية الخارجية التي تشدد على قوة الولايات المتحدة وعمال القانون الدولي والعمل الجماعي من خلال التحالفات الدولية، فأصدرت من خلال ذلك الأمم المتحدة مجموعة من القرارات:

- قرار 699: صدر في 17 جوان 1991 ، والذي أعطى لليونسكوم سلطات لتطبيق الآليات التي تستوجبها عملية إزالة الأسلحة.

- قرار 700 : صدر في 17 جوان 1991 تم فيه إقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

- قرار 1051: صدر في 27 مارس 1996، تضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.

- قرار 1284: صدر في ديسمبر 1999 شكلت بموجبه لجنة الأنموفيك التي كانت تحصل على نسبة 0.8 % من عائدات النفط العراقي الذي يصدر وفق برنامج النفط مقابل الغذاء وقع عليه عام 1996 كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة.

- قرار 1441: صدر في نوفمبر 2002 وأعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية².

الأمر الذي أستاذ المحافظين الجدد في الكونغرس في ضمن مؤسسة الأمن القومي ومصانع الفكر، فأصدر الكونغرس الأمريكي قرار تحرير العراق عام 1998 بعد أن خلق صدام حسين أزمة بمنعه معاينات الأمم المتحدة للأسلحة ويقوم هذا القانون على إقامة حكومة ديمقراطية، ووقع الرئيس كلينتون قرار تحرير العراق لتحويله إلى قانون، كما بعث أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون أمثال: كارل كليفن، توم داشر، جون كيندي برسالة إلى الرئيس كلينتون تتضمن اتخاذ الخطوات الضرورية كضربات جوية

¹ دوغلاس فايت، تر، سامي بعقلي، الحرب والقرار من داخل البتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي: ط1، 2011)، ص. 244.

² أمين المشاقبة، سعد شاعر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 2012)، ص. 68.

صاروخية على المواقع العراقية المشكوك فيها كرد على التهديد المتمثل في رفض العراق إنهاء برامجه لأسلحة الدمار الشامل¹.

لم تأت خطط الحرب ضد العراق من فراغ ولكنها ارتبطت بسياسة هجومية شاملة للإمبريالية الأمريكية فقد قدم بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي عام 1996 إلى البنتاغون وثيقة تحت عنوان "الإستراتيجية الأمريكية الشاملة"، والتي تم تعديلها ونشرها تحت عنوان "وثيقة البنتاغون" التي أعيد فيها مفهوم التهديدات التي تواجه أمريكا وسبل المواجهة وانطلاقاً من هذه الوثيقة أعد اليميني في الحزب الجمهوري خطة شن الحرب على العراق في سبتمبر 2000 وقد تم صياغة تلك الوثيقة "ديك تشيني" و"دونالد رامسفيلد"²

وأصبحت السياسة الأمريكية تتجه نحو تبني الحل العسكري عند تولي الجمهوريين السلطة فكان واضحاً منذ بداية إدارة جورج بوش الابن التي ارتكز برنامجها السياسي على اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد العراق ففي الجلسة الأولى لمجلس الأمن القومي في 30-31 جانفي 2001 كان موضوع إسقاط النظام العراقي على جدول أعمال المجلس الذي وضع في نفس الفترة (مشروع ما بعد صدام) لكن نقص الإمكانيات أحال دون تنفيذه³، فتصدت الأجنحة العالمية في عام 2002 إعلان أقوى دولة في التاريخ عن نيتها الحفاظ على هيمنتها سواء من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو استعمالها فعلاً، فجاء في الصياغة الخطابية لإستراتيجية الأمن القومي "إن قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لتبني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها"، فتؤكد الإستراتيجية الإمبريالية على حق الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى شن حرب وقائية انطلاقاً من كون الخصم على درجة من الأهمية يستحق العناء ووضع طريقة لتصويره على أنه يجسد الشر المطلق⁴

كرست أحداث 11 سبتمبر 2001 قطيعة نوعية في مسار الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي سمح لأول مرة بتبني الإدارة الحاكمة التي يهيمن عليها المحافظون الجدد والإنجيليون الأصوليون بعض مقاييس

¹ دوغلاس فايت، مرجع سبق ص، 243.

² محمد أبراهيم سبيهي، المؤامرة الكبرى ومخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ص 24

³ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص. 339.

⁴ نعوم تشومسكي، تر: سامي الكعكي، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004) ص. 22 .

الحرب العادلة¹ ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بإعطاء الفرصة لإثارة النقاش داخل الكونغرس لإصدار قانون يفوض الرئيس باستخدام الوسائل الضرورية ضد الدول التي تقف وراء هجمات 11 سبتمبر 2001، بعد أن أكد جوزيف ليبرمان أن العراق خطر على الولايات المتحدة وضرورة إزالة صدام حسين من السلطة²

أعلن الرئيس الأمريكي شخصياً وضع موضوع تغيير النظام العراقي ضمن أولوياته وذلك في إطار الحرب على الإرهاب وهو ما يسمى بـ"بوش 3"، ويتضمن هذا المبدأ:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة.
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورية (الدول المارقة التي أطلق عليها بوش محور الشر)
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيسي للإرهاب والتطرف⁴
- فطالب الرئيس بوش في حربه على الإرهاب في خطابه أمام الكونغرس في الرابع من سبتمبر 2002 منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق⁵، فعبرت وثيقة "الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب" ووثيقة الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل" الصادرتان في 2002 عن هذه العقيدة الإستراتيجية التي وضحتها نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002 حيث أعلن أن الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة هو الإرهاب ويتعلق الأمر بالضربة الاستباقية التي بلورتها مدرسة المحافظين الجدد⁶ أمثال "ديك تشيني"، "غونديليز أريس"، "دونالد رامسفيلد"، "بول وولفويتز".

¹ السيد، ولد أباه، مرجع سابق، ص. 78.

² نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص. 23.

³ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص. 338.

⁴ السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص. 80.

⁵ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع السابق، ص. 24.

⁶ السيد ولد أباه، مرجع السابق، ص. 81.

نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني": وهو من تيار المحافظين الجدد ومن أبرز أقطاب الفكر الاستراتيجي لليمين المحافظ¹، وانتقل إلى القطاع النفطي في عهد الرئيس كلنتون بعد أن شغل منصب وزير الدفاع في فترة حكم جورج بوش الأب فعمل رئيساً لشركة "هاليبورتون" النفطية إحدى الشركات النفطية الأمريكية في دالاس للطاقة والبناء²، فيعد من أقوى المحافظين الجدد في إدارة بوش حيث أقنعه بأن الحرب على العراق ملحة وروج لإقامة صدام حسين بتخزين الأسلحة الكيماوية والغازية واستعداده لإنتاج الأسلحة النووية وإقامة علاقات مع القاعدة³

وقام ديك تشيني بوضع وثيقة "مرشد التخطيط لشؤون الدفاع" وتنص على:

- أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للجوء إلى القوة إذا لزم الأمر لمنع انتشار الأسلحة النووية.

- هدف الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى دائماً في الأسبقية.

- عدم الاعتماد دائماً على أخلاق ثابتة بل قد تكون بمقتضى تحالفات لاتلزم واشنطن بتبني كل وجهات نظر حلفاءها.

- أن تكون الولايات المتحدة كفيلة بهزيمة مخططات أية دولة كبرى تسعى لمنافستها⁴.

مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس": لعب مجلس القومي دوراً مهماً في الحرب على العراق استناداً للموقع المهم الذي تحتله هذه المؤسسة في مؤسسات صنع القرار المتعلقة بالسياسة الدفاعية⁵،

وتعد كوندوليزا رايس أول امرأة أمريكية من أصل إفريقي تتولى منصب كمستشارة في الشؤون القومية، فترى أن أولى أولويات إدارة بوش هي ضمان استمرار التفوق العسكري مع الاستعداد للحرب في سبيل حماية المصالح الأمريكية والتعامل بشكل حازم مع خطر الأنظمة المارقة والجماعات الإرهابية وهي أول

¹ عبد الناصر محمد سرور، "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق"، جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، م. 14، ع. 1، 2010 ص. 57.

² نصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص. 348.

³ وليد شميطة، امبراطورية المحافظين الجدد التضليل الإعلامي وحرب العراق، (لبنان: دار الساقي، ط1، 2005)، ص. 90.

⁴ عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص. 59.

⁵ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص. 348.

من روج لارتباط العراق بتنظيم القاعدة¹، فأعلنت في نوفمبر 2001 أن الرئيس العراقي يشكل خطراً على الشعب الأمريكي بسبب تصميمه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ويعد من دول محور الشر وفي حديثها في مجلس الأمن في سبتمبر 2002 تقول "إن على مجلس الأمن أن يكون مستعداً للتحرك ضد العراق، كما وجهت تحذيراً إلى الأمم المتحدة بالتصرف العاجل أمام التهديدات العراقية محذرة إياه بأن الولايات المتحدة لنفسها حق التصرف في قضية الدفاع عن مصالحها"²

وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" : ليس من المحافظين الجدد في تطلعاتهم الهادفة إلى تصدير الديمقراطية وتغيير العالم لكن ما يهمه بالدرجة الأولى هو حماية أمريكا من الداخل فالمهم لديه أن يكون العراق بلداً يشكل خطراً على الولايات المتحدة وأن تتأمن فيه مصالح أمريكا النفطية وبحلول عام 2002 كان رامسفيلد في نزاع علني مع وكالة الاستخبارات المركزية نظراً لعدم قدرتها الإثبات بالوثائق علاقة العراق بتنظيم القاعدة وفي أكتوبر 2002 م أمر بالقيام بعملية استخباراتية للبحث عن معلومات عن العراق وصلته بالإرهاب وفي سبتمبر 2002 م صرح أن هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة وقام بدعوة أعضاء الكونغرس لإعطاء التأييد الفوري للرئيس جورج بوش للقيام بضربات عسكرية ضد العراق³

نائب وزير الدفاع "بول وولفوفيتز": يعتبر مهندس الحرب ضد العراق واستراتيجي "المشروع الإمبراطوري الأمريكي" ويعود هاجس صدام حسين عند وولفوفيتز إلى عام 1979 م وذلك عندما كان يشغل منصب مساعد في وزارة الدفاع وضع تقريراً مفصلاً ضمنه المخاطر التي يمثلها الرئيس العراقي لدول الجوار، وفي عام 1991 م أثناء عودته للبنطاغون وضع خطة "عاصفة الصحراء" وطالب بالحل العسكري في العراق بعد أن فشل الحل الدبلوماسي إثر طرد المفتشين الدوليين من العراق⁴.

يعتبر بول وولفوفيتز مهندس ما يعرف بمذهب الهيمنة الأمريكية، حيث أشرف هذا الأخير والذي تربطه علاقات تجارية واقتصادية مع المجمع الصناعي العسكري واللوبي الصهيوني في أمريكا على

¹ بسيوني، محمد أبراهيم ، مرجع سابق، ص.37.

² محمد ناصر سرور ، مرجع سابق، ص.61.

³ وليد شमित، مرجع سابق، ص.90.

⁴ المرجع نفسه، ص.94.

إعداد عدة خطوط إرشادية "دليل تخطيط الدفاع" حيث دعى بإتباع فكرة الاستباق وعدم إعطاء الفرصة للعراق لإعادة ترتيب أوضاعها¹.

وزير الخارجية "كولن باول" لعبت وزارة الخارجية دورا مهما في قرار الحرب وإدارة الأزمة وذلك باتخاذ كولن باول مواقف متشددة حيال العراق والمطالبة بتغيير نظام الحكم والإطاحة بالرئيس صدام حسين²، وحمل كولن باول قضية العراق أمام مجلس الأمن التي تضمنت عزم الولايات المتحدة بقيادة تحالف دولي لغزو العراق، فضلا عن دوره في إقناع أعضاء الكونغرس في التصويت على قرار الحرب على العراق³

¹ بيسيوني، محمد أبراهيم ، مرجع سابق، ص.27.

² محمد ناصر سرور، مرجع سابق، ص. 61.

³ ناصر محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص.357.

المبحث الثاني: دراسة في أسباب التدخل الأمريكي في العراق

تعكس الحرب العدوانية الأمريكية على العراق واحتلاله في عام 2003 عدة أسباب متداخلة بعضها البعض على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري وذلك بتبريرات معلنة وأخرى خفية.

أولاً-الأسباب المعلنة:

لقد طرحت الإدارة الأمريكية ثلاث ذرائع أساسية لتبرير الحرب على العراق لعام 2003، والتي انتهت بإطاحة نظام صدام حسين وأول هذه الذرائع هي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل حيث أكد بعض المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين عن معرفتهم بمواقع هذه الأسلحة، ثانياً وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، أما ثالث الذرائع فتقوم على إقامة نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام حسين بحيث يصبح نموذجاً للديمقراطية ويؤثر فيها حسب نظرية الدومينو¹

1- نزع أسلحة الدمار الشامل:

يمكن إرجاع سعي العراق إلى امتلاك الأسلحة النووية إلى سنة 1975م بعد المفاوضات الجديدة بين فرنسا والعراق في إنشاء مفاعلين نوويين والذي تم تدميره وقصفه بفعل المقاتلات الإسرائيلية في 7 جوان 1981 إلا أن العراق بدأ برنامجاً نووياً بهدف امتلاك التكنولوجيا النووية بما فيها دورة الوقود النووي وذلك للتصدي للتهديد الخارجي المزدوج من إيران كمنافس إقليمي وإسرائيل كعدو قومي من خلال سعيها لامتلاك مكانة إقليمية وحدد العراق وجهتان لهذا البرنامج: برنامج طويل المدى يهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية فكان تركيزه على تطوير المعدات والخبرات اللازمة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب وبرنامج بدأه في شهر أوت 1990 بعد الغزو العراقي للكويت بالاعتماد على قدراته الذاتية لإنتاج الرؤوس النووية لحفظ التوازن مع إسرائيل²، وأدى استعمال العراق للسلح الكيماوي ضد الأكراد العراقيين في بلدة حلبجة³، إلى إقدام عدد من مجلس الشيوخ الأمريكي أمثال كليبورن بيل وجيسي هيلمر تقديم مشروع قانون يتضمن منع أعمال الإبادة الجماعية وذلك لعام 1988 والمطالبة بفرض عقوبات ضد العراق⁴، فكشفت الحرب العراقية الإيرانية حيازة العراق لهذا النوع من الأسلحة المحرمة دولياً، كما كشفت بعض التقارير عن استيرادها لكميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية من بريطانيا وأمريكا منذ حوالي عشرة سنوات، لذلك ومنذ اللحظة الأولى لحملتها الدولية ضد صدام حسين والتي بدأت في أعقاب حرب الخليج الثانية، أعلنت

¹ حسين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، (العراق: مركز الخليج للأبحاث 2005، ص. 16.

² عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق، ص. 62.

³ أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق الأسباب والنتائج، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004)، ص. 58.

⁴ إيان شابيرو، نظرية الإحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1)، ص 25

أمريكا أن الهدف والسبب الرئيسي لهذه الحملة هو نزع أسلحة الدمار الشامل¹، بعد الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ الطويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة والتي تحصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعترافات أدلى بها "حسين كامل" المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري وبعض العاملين فيه²

ولكن يمكن استبعاد هذا السبيل كون أن شبهة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل تعود إلى حوالي عشرة عاما والولايات المتحدة لم تثر هذه القضية أو المشكلة إلا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 م مما يعني أن هذه الأحداث هي التي حركت الحرب وليس أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى وجود دول كثيرة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، أو تقوم بتطويرها مثل كوريا الشمالية، الهند، باكستان، إسرائيل ومع ذلك لم تحاول الولايات المتحدة شن الحرب عليها، فكوريا الشمالية أعلنت بصراحة عن تعزيز قدراتها النووية لدرع التهديدات الأمريكية كما أن فرق التفتيش في العراق لم تستطع طول عدة سنوات التوصل إلى دليل قاطع على وجود أسلحة الدمار الشامل³

و الكاتب الأمريكي "مينشل راثر" في كتابه "ضد الحرب على العراق" يتساءل عن حقيقة وجود دليل على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل فيجيب عن سؤاله على النحو التالي: "يجمع المحللون العسكريون بأن وضع نظام صدام حسين الآن أصبح أضعف بكثير من عام 1991 في ظل حرب الخليج الثانية إذ هزمت جيوشه وترسانة العراق وقوتها العسكرية فأصبحت عاجزة بسبب وجود حظر على واردات السلاح ومناطق الحظر الجوي على الطيران العراقي وقيام الطائرات الأمريكية والبريطانية بقصف مواقع الطيران العراقي بالإضافة إلى القصف الذي تعرضت له القوات العراقية باستمرار كما ورد في تقرير الأمم المتحدة بعد مغادرتها العراق أن 718 صاروخا بالسستيا سوفيتي الصنع بعيد المدى من أصل 819 صاروخ يمتلكها العراق قد تم تدميرها فضلا عن تقرير هيئة الطاقة الذرية في عام 2002 والذي أكد عدم وجود أي دليل على أن العراق يمتلك أي قدرة مادية على إنتاج كميات من المواد النووية التي يمكن استخدامها كسلاح"⁴، كما كان لمفتشي الأمم المتحدة والولايات المتحدة مواقف كثيرة أكدوا فيها عدم وجود أي أسلحة دمار شامل في العراق حيث أكد المفتش الأمريكي السابق في الأمم المتحدة "سكوت ريتز" في كتابه "حرب على العراق، مالا يقوله فريق بوش" الصادر في عام 2002 أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل خاصة بعد تدمير 95 بالمائة مما كان يملكه من أسلحة دمار والباقي لا يشكل أي خطر

¹ أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 19.

² أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص. 66.

³ أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 24.

⁴ محمد أحمد، الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 "بحث في الأسباب والنتائج"، جامعة دمشق، م. 20، ع. (4+3) 2004، ص. 124.

فورد في قوله انه بمغادرته للعراق عام 1994 مع توقف برنامج التفتيش وتم تدمير البنية التحتية والمعدات وخاصة الأسلحة النووية، كما أعلن "هانز بليكس" في تقريره أمام مجلس الأمن أن العراق سلم فريقه معلومات مفصلة عن برامج تسليحه في الأيام التي سبقت الحرب ومع ذلك لم يجد المفتشون أي دليل على وجود مراكز لتصنيع الأسلحة¹، أما المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد مرارا أمام مجلس الأمن أن عمليات التفتيش التي قام بها فريقه تجعله يعتقد أن العراق لم يحاول إحياء برنامج سري لإنتاج أسلحة نووية وأشار في تقاريره إلى عدم التوصل لأي دليل يشير لامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل رغم طول فترة التفتيش وتعاون العراق في عمليات التفتيش².

ومن جهتها أصدرت مجموعة "فيتران" والتي تضم العديد من قدامى خبراء الخارجية والوكالة المركزية للاستخبارات بيانا حول ما أسمته "أكبر خدعة في التاريخ" اتهمت فيه بعض الجهات في واشنطن ولندن بالمبالغة الشديدة في تقدير حجم القدرات العسكرية وفي 7 جانفي 2004م أكد مركز "كارنجي" للسلام الدولي أن ما قيل عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق لم يكن يشكل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأكمله³، وانطلاقا من كل هذه الحقائق والتصريحات دعت أحزاب المعارضة في البرلمان البريطاني والأمريكي بمساندة وسائل الإعلام في الدولتين إلى فتح تحقيقات برلمانية ونسب إلى الرئيس "جورج بوش" وتوني بلير "تهمة تحريف المعلومات وتقديم استنتاجات غير صحيحة"⁴، فأضحى المبرر الأول والأساسي للحرب على العراق زائفا مع حلول الانتخابات الرئاسية لسنة 2004م بعد أن اتضح أنه لا وجود لأسلحة الدمار الشامل التي روج لها، وأجبر الرئيس بوش على الاعتراف بعدم وجود رابط بين العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر⁵.

2- وجود علاقة بين القاعدة ونظام صدام حسين.

أعلن ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي صراحة يوم 24 جويلية عام 2003م في كلمة ألقاها أمام أحد أكبر مراكز الأبحاث الأمريكية أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت الدافع الرئيسي وراء رغبة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب، والتي بدأت في أفغانستان ووصلت إلى العراق وذلك عائد إلى:

¹ وليد شميطة، امبراطورية المحافظين الجدد، التضليل الإعلامي وحرب العراق، (لبنان: دار الساقى، ط1، 2005)، ص. 27 .

² أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 25 .

³ وليد شميطة، مرجع سابق، ص. 24 .

⁴ أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 23 .

⁵ إيان شابيرو، مرجع سابق، ص. 21 .

-تقارير استخباراتية قدّمت للإدارة الأمريكية في أكتوبر 2001م تؤكد وجود علاقة صدام حسين وأسامة بن لادن وأن ثلاثة من منفّذي الهجمات الإرهابية على صلة بالمخابرات العراقية التي التقت بابين لادن قبل تنفيذ الهجمات بحوالي ثلاثة أشهر، كما قدمت المخابرات الإسرائيلية معلومات للمخابرات المركزية مفادها أن صدام حسين أرسل ثلاثة من أعوانه لتنظيم القاعدة، حيث التقوا بأيمن الظواهري في باكستان قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

- الاقتناع الأمريكي بأن الشرق الأوسط هو منبع الإرهاب والذي تنتمي إليه كافة المنظمات الإرهابية، التي لا يمكنها أن تستمر إلا بموجب الدعم المالي الذي تتلقاه من الدول العربية ومن بينها العراق.

-اعتبار صدام حسين عدو السلام منذ أن قاد ما يسمى جبهة الصمود والتصدي التي عارضت اتفاقية السلام التي وقّعها أنوار السادات عام 1979م.

وعلى هذا الأساس نصح "هنري شلتون" رئيس هيئة الأركان الأمريكية السابق الرئيس بوش عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأن يبدأ قبل أفغانستان بإسقاط نظام صدام حسين وذلك لمكافحة الإرهاب¹.

وتوالت الذرائع لربط أحداث الحادي عشر من سبتمبر بصدام حسين فمستشار البنتاغون "ريتشارد بيل" ادعى حدوث لقاء بين محمد عطا قائد عملية تفجيرات 11 سبتمبر 2001م مع عضو من المخابرات العراقية يدعي أحمد خليل العاني" في السفارة العراقية في براغ وذلك في أبريل 2001م كمحاولة لربط العراق بتنظيم القاعدة وتوريطه في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكنه نفى حدوث اللقاء بعد أن تم القبض عليه في جويلية 2003 من طرف القوات الأمريكية في العراق².

فصرح دونالد رامسفيلد في عام 2001م بأنه على استعداد لنشر القوات الأمريكية في عشرة دول أخرى إذا تطلبت الحرب على الإرهاب ذلك والتي بدأت بأفغانستان لأنها في الحقيقة كانت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للخطط الأمريكية الخاصة بالسيطرة على نفط وغاز بحر قزوين، حيث كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن منطقة بحر قزوين تضم احتياطات نفطية تصل إلى 206 مليار دولار، أي ما يعادل

¹ عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص. 49.

² أحمد طه حلف الله، مرجع سابق، ص. 57.

طبقا للتقديرات الأمريكية 16 % من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط مقارنة بـ 261 مليار برميل للسعودية غير أن هذه التقديرات جاءت مبالغ فيها، الأمر الذي يشكّل أحد الأسباب للتراجع الكبير في أهمية أفغانستان على قائمة الأولويات الأمريكية في الوقت الذي كان فيه وولفويتز وجه الأنظار في البيت الأبيض على الهدف النفطي الأكبر وهو عراق صدام حسين¹، فكانت السجلات العامة تقيد بأن الحرب على أفغانستان تم التخطيط والإعداد لها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوقت طويل، وإلا لماذا تريد الولايات المتحدة قواعد عسكرية في أوزبكستان وطاجكستان وباكستان وأفغانستان²، فأقامت القوات الأمريكية العديد القواعد العسكرية في الدول المذكورة وغيرها من دول آسيا الوسطى ومن الواضح أن ما يطلق عليه إستراتيجية مكافحة الإرهاب تستهدف تعزيز الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج وجنوب آسيا³، فالجنرال الأمريكي "ويسلي كلارك" القائد السابق في حلف شمال الأطلسي في كتابه "العراق، الإرهاب، الديمقراطية ... كيف نربح الحروب الحديثة" يتبين فيه أن أمريكا وضعت منذ أكتوبر 2001م خطة عسكرية لمدة خمسة عشر سنة، تقضي بالتدخل العسكري في شؤون الشرق الأوسط، ولم يقدم الملف الذي كشفت الحكومة البريطانية النقاب عنه في 24 سبتمبر 2002م أي دليل عن وجود رابطة بين العراق والقاعدة والوعود التي قدّمها وأطلقها المسؤولون الأمريكيون بمن فيهم "رامسفيلد" و"كوندليزا رايس" بأنهم سوف يقدمون أدلة على وجود هذه الرابطة لم تثبت⁴

3- إقامة نظام ديمقراطي في العراق

بني الفكر الليبرالي الأمريكي على مسلمة السلام الديمقراطي القاضي باستحالة صراع الدول الديمقراطية فيما بينها وعلى أن الصراع الدولي أينما وجد يمثل تهديد للمصالح الأمريكية وللسلام والأمن الدوليين ومن ثم تهديد للأمن القومي الأمريكي لذلك سعت الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية وتعود فكرة توسيع الديمقراطية العالمية بالمعايير الأمريكية إلى إدارة ريغان في بداية الثمانينات من القرن العشرين وقد امتدت إلى إدارة عهد بوش الابن وقد اقتصر في البداية على شرق أوروبا وروسيا وأمريكا اللاتينية غير أن إدارة بوش أعلنت تصميمها على ضم منطقة الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي وهذا في

¹ عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص. 49.

² عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق، ص. 185

³ المرجع نفسه، ص. 202.

⁴ محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 126.

إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير¹ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ظهر خطاب الحرب ضد العراق وسرعان ما تم توجيه الاتهام لتنظيم القاعدة وجماعة طالبان وانطلقت الحملة العسكرية ضد أفغانستان التي أسفرت عن الإطاحة بجماعة طالبان لكن خطاب الحرب ضد الإرهاب أراد أن يخفي الأهداف الاقتصادية من الحرب ضد العراق، وأن يخفي أهداف إستراتيجية الهيمنة في السلسلة الطويلة للحملة العسكرية الأمريكية ضدّ الدول المارقة أو ضد محور الشر²، لذلك تم استدعاء فكرتين مركزيتين لدعم الخطاب السياسي والثقافي للحملة العسكرية الأمريكية، فالفكرة الأولى هي فكرة صدام الحضارات والفكرة الثانية هي فكرة نشر الديمقراطية، فتقوم الأولى على أساس فرضية وجود صدام الحضاري بين الحضارة الغربية المسيحية ذات البناء الثقافي العقلاني الديمقراطي والتي أنتجت نظاما تقوم العلاقات فيها على الطابع المؤسسي والموضوعي والحضارة العربية الإسلامية ذات البناء الإيماني العاطفي الاستبدادي أو الغير الديمقراطي والتي أنتجت نظاما تقوم العلاقات فيها على الطابع الفردي أو العائلي وتتابع الخطاب السياسي الثقافي من خلال كون المنطقة العربية ببنيتها الثقافية والحضارية وبنظمها السياسية الاستبدادية هي تربة صالحة لنمو الإرهاب لذلك يتطلب قيادة حملة عسكرية لتغيير هذه النظم الاستبدادية وإقامة نظم ديمقراطية³، غير أن ذريعة بناء نظام ديمقراطي في العراق تفتقر إلى المصداقية، ذلك أن الولايات المتحدة تمثل الراعي الرسمي في كافة أنحاء العالم للاستبداد ليس فقط في الشرق الأوسط والعراق بل في كافة العالم فمصلحة الولايات المتحدة تستدعي ذلك على حد قول مستشار الأمن القومي "ريجنو برزنسكي" "أن تكون إستراتيجيتنا عملية إذ أن مصالحنا في الديمقراطية... ليست هي التي ينبغي أن توضع في الاعتبار، فثمة مصالح أخرى تستوجب منا لكون أصدقاء، بل مدافعين عن دول غير ديمقراطية لأسباب نافعة للطرفين... وثمة حالات مثل السعودية ليس من مصلحة الولايات المتحدة بشأنها الدفع باتجاه إصلاحات ديمقراطية ربما تتسبب في انهيار حليف"⁴ فكان لواشنطن سجلا طويلا في دعم ومساندة الأنظمة التسلطية والاستبدادية في المنطقة العربية⁵، حيث ساندت الولايات المتحدة لعقود طويلة الديكتاتوريات سواء في

¹ مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2009. 2008).

² محمد فرح، مرجع سابق، ص. 44.

³ المرجع نفسه، ص. 45.

⁴ إبراهيم الصحاري، حرب أخرى من أجل النفط الهيمنة، (مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، ط1، 2002)، ص. 13.

⁵ حسين توفيق، إبراهيم عبد الجبار، مرجع سابق، ص. 12.

المملكة العربية السعودية وفي إيران تحت حكم الشاه وفي العراق نفسه¹ بما في ذلك نظام صدام حسين الذي وقفت إلى جانبه ودعمته ضد الانتفاضة الشعبية للمعارضة العراقية في جنوب وشمال العراق في مارس 1991م ، حيث كان بإمكانها أن تدعم المعارضة وتساهم في إسقاطه إلا أنها لم تفعل، فأكدت في تقرير لها لمجلة "النيويورك تايمز" أن واشنطن خافت من نجاح التمرد ضد نظام صدام حسين لأنه سيثير العديد من الانتفاضات في الدول الحليفة لها في المنطقة خاصة تركيا²، كما عمدت لإتباع نفس الإستراتيجية مع أسامة بن لادن من خلال إمداده بمساعدات مادية وعسكرية لمحاربة السوفييت، بالإضافة إلى مساندتها لإسرائيل وتقديم مبررات لممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وفضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب على أيدي القوات الأمريكية ساهمت في إسقاط شعارات تحرير الشعب العراقي بانخراطها في ممارسات تتنافى مع أبسط مبادئ الإنسانية، وفي الأخير لا يمكننا أن نعتبر تغيير نظام الحكم الديكتاتوري في العراق وإقامة نظام ديمقراطي حر، إلا خروجاً عن القانون الدولي الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول³. وعلاوة على ذلك ما سبق ذكره فالإدارة الأمريكية بقيادة بوش لم تتحدث عن إقامة الديمقراطية في باكستان الدولة الديكتاتورية والحليفة للولايات المتحدة في الحرب على أفغانستان، والتي يحكمها "بريفز مشرف" الذي عدل الدستور نحو درجة أكبر من القوة والسيطرة منذ أن تولى الرئاسة بانقلاب عسكري⁴

ثانياً- الأسباب الخفية

لقد كان النفط المحدد المهم والأساسي وراء الحرب على العراق وذلك لإشباع الحاجة الملحة للنفط كأداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على أحد أهم مصادر الطاقة في العالم استكمالاً لمقومات الإمبراطورية الأمريكية المبنية وفقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يرى دعائه أنه لن يتحقق دون السيطرة المباشرة على منابع النفط، فلم يعد هذا الأخير مجرد سلعة بل أصبح أداة من أدوات ممارسة الهيمنة والنفوذ ومظهرها من مظاهر القوة⁵

¹ إبراهيم الصحاري، مرجع سابق، ص. 14.

² أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 41.

³ حسين توفيق، إبراهيم عبد الجبار، مرجع سابق، ص. 13.

⁴ إبراهيم الصحاري، مرجع سابق، ص. 15.

⁵ شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص. 109.

- السيطرة على النفط العراقي

تسعى إستراتيجية البنناغون تحت اسم الهيمنة الكاملة إلى تحقيق الهيمنة على العالم، وهناك حقيقة يدركها دعاة هذه الهيمنة من النخبة المالية والعسكرية وهي أن بلادهم على وشك استنفاد مواردها النفطية الخاصة، ففي خارج ألاسكا وصل الإنتاج النفطي إلى ذروته عام 1970م فكان على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد أكثر على واردات النفط الأجنبي المستورد لتحريك عجلة الإنتاج القومي، فيأتي النفط العربي على قائمة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، فالولايات المتحدة تخوض في الوقت نفسه حروبا نفطية ففي أمريكا اللاتينية تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين مروراً بكولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبرازيل، وعبر الأطلسي في إفريقيا تتواجد الشركات النفطية الأمريكية في نيجيريا وأنغولا وغينيا وصولاً إلى السودان وجنوب إفريقيا.¹

فيعتبر الاعتماد المتزايد على النفط المستورد خاصة من منطقة الخليج العربي عامل أساسي يساهم في الضعف الاستراتيجي للاقتصاد الأمريكي، وبناءً على تصريحات رئيس لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس الأمريكي النائب "هنري هايد" فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد 52% من حاجياتها النفطية، ويعود ذلك حسب النائب "توم لانتوس" عضو لجنة العلاقات الدولية إلى الاستهلاك المتزايد للوقود نسبة لتفاعل التكنولوجيا الحديثة للسيارات الضخمة فهناك أكثر من 217 مليون سيارة وحافلة وناقلة تستهلك حوالي 67% من الحاجيات النفطية² وتؤكد الأرقام أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تستهلك حوالي 40% من المواد الخام التي يستخدمها كل دول العالم والمواد الخام المتوفرة للطاقة والتي هي مادة النفط التي يتزايد عليها الطلب سنوياً مع النمو الغير العادي في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا وخاصة الصين.³

كما أن التوقعات هي لمزيد من الاستهلاك، والاستيراد قد يصل عام 2020 إلى 64% من حاجياتها النفطية، ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي نشر عام

¹ عبد الحي يحي زلوم، مرجع سابق ص 42.

³ زياد حافظ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية"، المستقبل العربي، ع. 71، ص 7.

³ محمد إبراهيم سهر ي، مرجع سابق، ص 182.

2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية استهلكت أكثر من عشرون بالمائة من النفط المنتج عالمياً¹، أما ديك تشيني الذي كان على رأس أكبر شركة لخدمات النفط في العالم "هالبرتون" تحدث في اجتماع مغلق نظمه المعهد البريطاني للبترول عام 1999 قائلاً: "من الواضح لنا جميعاً أن إنتاج النفط آيل للنضوب، لهذا يترتب اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية وتطويرها كل عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام لتحقيق التعادل المطلوب وهي حقيقة لا تمس الشركات النفطية فحسب، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام وطبقاً لحساباته فإن حجم الزيادة في استهلاك النفط عام 2010، سيتطلب اكتشافات جديدة تقوم بإنتاج أضعاف ما تنتجه المملكة العربية السعودية ، وأكد التقرير أن أمريكا ستبقى أسيرة معضلة الطاقة²، لذلك يعود سبب الاهتمام الأمريكي بنفط المنطقة إلى تزايد الحاجة الأمريكية لاستهلاك الطاقة لاسيما وأن عجزاً تصاعدياً بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي مما أكسب الخليج العربي مرتكزاً جيو اقتصادي بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي نتيجة لأي انقطاع لتدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بسبب الطلب المتزايد عليه من طرف الصين واليابان وأوروبا³

لذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدفوعة للتحرك من أجل السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكميات والأسعار وهي سيطرة لا تأتي بدون هيمنة فعلية على منابع النفط من خلال التدخل العسكري لتأمين إمداداتها النفطية⁴ كأحد أهم ركائز السياسة النفطية الأمريكية وذلك لمعارضة أي انخفاض في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار الذي يؤدي إلى حالات الركود بالنسبة للاقتصاد الأمريكي واستمرار سلامة طرق المواصلات الداخلة إلى الخليج وخارجه⁵

فيكمن السبب وراء استعجال الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرار الحرب على العراق بما أطلق عليه الخبراء باسم "الذروة النفطية" بعد الصدمة التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين والتي تحدثت عن احتياطات نفطية هائلة تعوض الاعتماد عن نفط الشرق الأوسط، بالإضافة إلى

¹ زياد حافظ، مرجع سابق، ص.8.

² عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية، مرجع سابق، ص. 29.

³ أميمة جعفر عمر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان،

رسالة ماجستير (جامعة الخرطوم: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005)، ص.7.

⁴ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص.45.

⁵ أميمة جعفر عمر، مرجع سابق، ص.8.

الاحتياطيات الهائلة للعراق¹، فتؤكد التقارير أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم ب: 112 مليون برميل بعد السعودية ويشكل 11% من الاحتياطي العالمي وذلك حسب مركز الطاقة العالمية في لندن، وتشير التوقعات والدراسات أن الاحتياطي العراقي يقدر ب: 160 مليار برميل منها 120 مليار برميل احتياطي مؤكد و 40 مليار برميل غير مؤكد²

ومما يدل على أهمية النفط العراقي تصريح "كينيث ديل" المدير التنفيذي لشركة شيفرون الأمريكية عام 1998 حيث قال "أتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية"³ كما ويعتبر النفط العراقي من أجود الأنواع في العالم حيث يتراوح بين الثقيل جدا 5% الثقيل 4.3% والمتوسط 18%، العادي 27% أما الخفيف فيقدر ب 7%⁴ وتبلغ تكلفة استخراج ما بين 2 و 5 دولار للطن الواحد بينما تبلغ هذه التكلفة 17 دولار في نفط بحر قزوين و 10 دولار في بحر الشمال وما بين 35 و 40 دولار في سيبيريا وما يميز النفط العراقي أنه قابل للتصدير بشكل مستمر من خلال خط الأنابيب الاستراتيجي الذي أنشأ عام 1975م الرابط لحقول الجنوب بالشمال للتصدير عبر البحر الأبيض المتوسط أي بإمكان تجنب الخليج العربي ومضيق هرمز، ومن بين الحقول الثمانون المعروفة نجد أنه خمسة عشر فقط تنتج وتعمل بأقل طاقاتها الإنتاجية التي لا تتجاوز 30% إلى 50⁵ لذلك تفيد الدراسات إمكانية امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية تتراوح بين 200 و 300 مليار برميل الأمر الذي عزز من اهتمامات فرنسا، روسيا والصين بالاستثمار في الحقول العراقية الغير المكتشفة حيث تحصلت هذه الدول على عقود نفطية.

وكانت الخطوة التي أقدم عليها صدام حسين تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية بإعلانه في عام 2000م عن التوصل إلى اتفاق مع فرنسا لتسعير مبيعات النفط العراقية، ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو بدلا من الدولار الذي تلتزم به دول الأوبك منذ بداية السبعينات.

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص. 46.

² مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2012، ص. 09.

³ شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص. 109.

⁴ سامان سبيهي، مرجع سابق، ص. 15.

⁵ مضر منعم السباهي، مرجع سابق، ص. 10.

فالدولار يشكل عملة الاحتياطي العالمي وركيزة الإمبراطورية الأمريكية التي تبنت قرار التدخل العسكري في العراق بهدف السيطرة المباشرة على المخزون النفطي العراقي وإنهاء كافة العقود والاتفاقيات المبرمة سابقا مع دول مثل روسيا، ألمانيا وفرنسا الأمر الذي يفسر معارضتها للحرب، كما أن المحللون يضعون الضغط على الصين ضمن أهداف التحرك الإمبريالي الأمريكي في السيطرة على منابع وطرق الإمدادات النفطية خاصة الصين التي تجاوزت اليابان عام 2004م في حجم الواردات النفطية لتصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد أمريكا¹. مما سيحقق لها مكاسب على المستوى العالمي وهي:

السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة لهذه السياسة وإغراق السوق بكميات تفوق حدود الأوبك إلى مستويات ترفع سعر البرميل إلى ما دون العشرين دولار ودفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات النفطية وبدون أية قيود، وإلغاء تأمين النفط العراقي الذي أنجزه صدام حسين في أوائل التسعينات مع منح الأفضلية للشركات الأمريكية بالإضافة إلى إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأمريكي عبر السيطرة على السلطة التنفيذية العراقية والجمارك وتمويل المشاريع المتعاقد معها في الخارج بالإضافة إلى ربط المنشآت الصناعية الخليجية بصفة عامة بشبكات إنتاج وتوزيع أمريكية، وإعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملائمة للمصالح الأمريكية، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها العسكري في العراق تهدد إيران وتضبط الأوضاع في منطقة الخليج العربي وتحرس رأسيا حتى لا تفكر روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي.²

الاستفادة من الحرب لإنعاش الاقتصاد الأمريكي: يعاني الاقتصاد الأمريكي من الركود والبطالة وارتفاع نسب الفوائد وللمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة وحماية الشركات الكبرى التي تعاني من الانهيار³ وذلك بعد الازدهار الأمريكي الذي استمر إلى أواخر التسعينات استنادا إلى تنبؤات مبالغ في حجم أرباح الشركات الكبرى وتلاعب الشركات الكبرى بدفاتر حساباتها لتحقيق أرباح وهمية لدفع اقتصادياتها للأمام مما أدى إلى تفاقم أزمة الاقتصادية والاجتماعية تتمحور دلالتها في التردّي المستمر في مؤشرات البورصة الأمريكية، الركود المتواصل بسبب عدم وجود رأسمال استثماري، ارتفاع نسبة

¹ قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 46.

² شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص. 111.

³ محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 130.

البطالة وانحيار عدد من الشركات الأمريكية التي دعمت حملة بوش الانتخابية وبلغت الخسائر المقدرة لخمس شركات كبرى من الشركات التي أعلنت إفلاسها 460 مليار دولار وعلى صعيد المنافسة العالمية تزايد الدين الخارجي الأمريكي بصورة هائلة، وارتفع عجز الميزان التجاري أما العجز المالي فتجاوز 106 مليار دولار، ومن هنا تراجعت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الناتج العالمي من 50% عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى 22.5% في سنة 2002¹

قيام أمريكا بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لتتلاءم مع مصالحها الخاصة وتكون فيها إسرائيل حجر الزاوية لتمكينها من ضرب انتفاضة الشعب الفلسطيني ففي سنة 1973م قدم المستشرق والمؤرخ الأمريكي اليهودي برنارد لويس مشروعاً إلى الكونغرس الأمريكي يقضي بتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات بما فيها تركيا، إيران، وأفغانستان، وأعاد جورج بوش الابن طرح هذا المشروع من جديد في 2003م باسم الشرق الأوسط الكبير.²

¹ إبراهيم الصحاوي، مرجع سابق، ص 62.

² شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص. 112.

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق لعام 2003

تشكل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 التي أدت إلى الاحتلال الأمريكي الكامل للعراق، متغيراً ذو أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الأطراف سواء للولايات المتحدة الأمريكية والعراق وعلى المستوى الإقليمي والدولي كون أن هذه الحرب تعكس أبعاداً اقتصادية عسكرية وأمنية إستراتيجية بقدر الأهداف التي يراد تحقيقها.

أولاً- تداعيات التدخل الأمريكي في العراق على الداخل الأمريكي

1- التداعيات على الصعيد الداخلي الأمريكي

على المستوى الاقتصادي: انعكست الصعوبات التي تواجهها أمريكا في داخل العراق من فشل العملية السياسية وتضاعف الخسائر البشرية فأكدت إحصائيات مارس 2008 أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ اجتياح العراق قد وصل إلى 4119 قتيلاً وعدد الجرحى 30349 ، أما عدد المدنيين الأمريكيين العاملين في العراق فعددهم بلغ 171 قتيلاً أمريكياً في العراق وأكثر من 50 ألف جريح ومعاقد، كما أشارت ذات الإحصائيات إلى أن عدد قتلى الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى 314 قتيلاً معظمهم من الجنود البريطانيين، منهم 33 إيطالياً، 16 أوكرانياً، 17 بولندياً، 13 بلغارياً، 11 إسبانياً، 8 دنماركياً و2 استرالياً، وهذه الإحصائيات تستبعد عدد القتلى الذين تقوم الجيش الأمريكي بإلقاء جثثهم في بحيرة الجبانة وفي نهري الدجلة والفرات وفي الوديان والصحاري في محافظة الأنبار¹ بالإضافة إلى الخسائر المادية بسبب استخدام الآليات القديمة الصنع مما أدى بطلب وزارة الدفاع من الكونغرس بتخصيص 13.3 مليار دولار لاستبدالها بالإضافة لانسحاب قوات التحالف وكذا بريطانيا من العراق مما سيؤدي إلى اضطراب الولايات المتحدة للانتشار في مناطق أوسع الأمر الذي سيقول من فعاليتها، زيادة لفشل الولايات المتحدة في تشكيل جيش وطني عراقي وهذا راجع لولاء الميليشيات لأحزابها وإخفاقها في استغلال نفط العراق كبديل عن نفط السعودية على الداخل الأمريكي حيث شهد اقتصاد الولايات المتحدة حالة من عدم الاستقرار بعد أن وجهت قدراً كبيراً من ميزانيتها في اتجاه الدفاع والتسلح والجيش مما أثر على الاقتصاد الأمريكي الذي سجل عجزاً تجارياً ضخماً خلال عام 2003 قدر بحوالي 42.9 مليار دولار ووصلت نسبة البطالة في نهاية العام نفسه

¹ مليكة قادري، مرجع سابق، ص. 193.

إلى 5.9 بالمائة، أما عجز الموازنة الأمريكية لنفس العام فقد بلغ 521 مليار دولار وذلك راجع إلى فشل الولايات المتحدة في تثبيت موقفها في العراق¹ وذلك راجع إلى:

زيادة الكلفة الاقتصادية للحرب على العراق، حيث بلغت تكاليف القوات الأمريكية في العراق خلال أول ثلاث سنوات إلى 320 مليار دولار، وبلغ العجز التجاري بالحجم المطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستوى غير مسبوق أكثر من 800 مليار دولار عام 2005 وأصبح مجموع العجز المتراكم منذ عام 1990 4.5 تريليون (التريليون الواحد يساوي ألف دولار)، كما زادت الكلفة الشهرية لنفقات الحرب في العراق إلى حوالي ستة مليارات دولار لذلك اضطرت الإدارة الأمريكية إلى طلب ميزانيات إضافية من الكونغرس لتغطية النفقات المتزايدة لحربها، بالإضافة إلى زيادة العجز في الميزانية السنوية للولايات المتحدة إلى أكثر من 400 مليار دولار سنوياً، كما انخفض سعر الدولار الأمريكي إلى حدود 30-40 بالمائة وتضاعفت تقريباً قيمة إيرادات الولايات المتحدة من النفط من 124 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 235 مليار دولار عام 2005 وزاد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي والدين العام نتيجة لكل ذلك حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة في العالم، كما بدأت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض²

على المستوى السياسي: تلعب اتجاهات الرأي العام دوراً رئيسياً في رسم السياسة الأمريكية تجاه أغلب القضايا منها الحرب الأمريكية على العراق التي تحولت إلى حرب استنزاف للأمريكيين مادياً وبشرياً، ففي تقرير لمركز "بيو للأبحاث" Pew Reserch Center "تضمنت حصيلة موافقة الرأي العام الأمريكي من قضايا وأحداث كتبه كل من رئيس المركز "أندرو كوهوت" والمدير المساعد للمركز لشؤون الصحافة والناس "كارل دو هيرتي" في 19 ديسمبر 2007 تحت عنوان "What wars and wasn't en the public mindin 2007 جاء فيه أن شعبية الديمقراطيين في أمريكا قد تعززت بصورة ملحوظة خلال عام 2006 حيث بلغت نسبة تأييدهم 50% مقارنة بـ 36% للجمهوريين وقد بين استبيان نشره نفس المركز التأييد المتزايد للمواطنين لأجندة الديمقراطيين في تعزيز دور الحكومة في مجال الرعاية والحماية الاجتماعية، وتخفيف مستوى الاختلال في مداخل المواطنين، كما تقلص اهتمام المواطن الأمريكي بسياسة الأمن الوطني التي يؤكد عليها الجمهوريين ولأجل هذا فيعد فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد مجلس الكونغرس الأمريكي في انتخابات

¹ عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص. 72.

² طه أحمد خلف الله، مرجع سابق، ص. 50.

نوفمبر 2006 فوز لرافضي الحرب على مؤيديها¹ كما أثر عدم عبور الولايات المتحدة على أسلحة الدمار الشامل والفشل في اقتلاع ما أسمته "جذور الحرب" سلبيًا على مصداقية الرئيس جورج بوش مما أدى إلى انخفاض شعبيته وذلك حسب آخر استطلاع للرأي العام الأمريكي الذي يشير إلى انخفاض شعبية إلى أقل نسبة خلال الولاية الثانية²

2- التداعيات على الصعيد الداخلي العراقي

لقد خلفت الحرب الأمريكية عدة آثار سلبية على عدة مستويات لمقومات الدولة العراقية التي كانت تشكل قوة إقليمية، سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي والأمني، وعلى المستوى الثقافي.

على المستوى الاقتصادي: شهد الاقتصاد العراقي تدهورا كبيرا سواء بالنسبة للقطاع الصناعي والزراعي الذي كان من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد الحصار الاقتصادي الذي عاشته العراق منذ عام 1991 مما زاد من حاجة العراق لاستيراد الموارد الغذائية³، كما خلفت الحرب دمارا شاملا لمعظم المواقع العسكرية والأهداف الحربية الخاصة بالجيش العراقي بالإضافة إلى المنشآت الحيوية والخدمات حيث استولت القوات الأمريكية على جميع آبار النفط من أم قصر والفاو والبصرة جنوبا حتى كركوك والموصل شمالا وأمنت حراستها خاصة على وزارة النفط وذلك بحراسة الجنود الأمريكيين "قراي فوغلر" المدير السابق لشركة نفط اكسون والذي أصبح المسئول عن هذه الوزارة.

فتساقطت الشركات الأمريكية على عملية إعادة إعمار العراق وإدارتها، فتحصلت مجموعة "هاليبورتون" على عقود تصل إلى 7 مليار دولار خلال عامين وأبرزها عقود مبرمة مع شركات "كيلوغ براون اندروت" التي كان ديك تشيني مديرها التنفيذي، كما أبرمت عقود مع وزارة الدفاع بنحو 450 مليون دولار لتقديم خدمات إمداد الجيش وتمويله أثناء الحرب، أما المجموعة الثانية هي شركات بكتل والتي تحصلت على عقود لإعادة البناء والبنية التحتية العراقية بقيمة 680 مليون دولار⁴، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن العراق تحول خلال اثني عشر سنة من بلد غني نسبيا إلى بلد يعد من أشد البلدان فقرا فمستوى التنمية الاقتصادية لا يزيد مستواه في التنمية عن مالي في إفريقيا وأصدر مجلس الأمن في 22 أيار 2003 قرارا

¹ مليكة قادري، مرجع سابق، ص 195.

² عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 72.

³ أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص 119.

⁴ محمد أحمد، مرجع سابق، ص 137.

بوضع العائدات النفطية والأموال التي تحتفظ بها الأمم المتحدة في صندوق إعادة التنمية تصرف كتكاليف لإعادة الأعمار والمقدرة بـ 55 مليار دولار¹، وبدأ العراق خلال عام 2009 بمشروع الإصلاح الاقتصادي الذي سيستمر في مرحلته الأولى حتى العام 2011 للعمل على التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الحر وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ويتضمن الإصلاح التشريعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدستور العراقي نص على أن النظام الاقتصادي هو حر إضافة إلى المادة 25 من الدستور والتي تنص على أنه من واجب الدولة القيام بإصلاحات اقتصادية لأغراض التحول وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وخصخصتها إضافة إلى دعم قدرات القطاع الخاص، فمنذ 2003 كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تلعب دور المساهم الرئيسي في تنسيق جهود حكومة الولايات المتحدة في إعادة الأعمار والتي تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي، دعم الديمقراطية وتأهيل أنظمة الصحة والتعليم فبلغت مساعدات الوكالة في المرحلة أكثر من 5 مليارات الدولار لإعادة الأعمار وتقديم مساعدات إنسانية من خلال 60 برنامج للمنح والعقود لدعم برامج إعادة تأهيل وبناء شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإدارة المحلية، الصحة، التعليم والتغذية، أما من حيث المساعدات العسكرية فتولت إعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب الجيش العراقي الجديد².

على المستوى السياسي : قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين الموفد الرئاسي "بول بريمر" الذي كان مديراً ومستشاراً سياسياً في إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في تقديم الاستشارات لرجال الأعمال والشركات الكبرى في مكافحة الإرهاب وذلك لإدارة العراق، فقام بتسريح موظفي وزارة الإعلام العراقية وحل حزب البعث وفصل كل أعضائه من وظائفهم الحكومية ومصادرة أموالهم³، كما قام بحل القوات المسلحة العراقية وكافة الدوائر المرتبطة بها في 10 ماي 2003 وفق القرار رقم 02 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة وعمل على إستراتيجية تشكيل جيش جديد ذو عقيدة عسكرية سلمية، لتحقيق أهداف أساسية مرتبطة بمدى مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق والمتمثلة في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية العراقية المختلفة، إعادة بناء الجيش العراقي وأنظمة الحكم المحلية وتلخيص مهامه في حماية الدولة والدفاع عن حدودها وتأمين الشرعية الدستورية لنظام الحكم المنتخب⁴، زيادة إلى حل القطاع العام وتسريح العاملين به وفي سبيل إعادة إدارة وتعمير العراق قام "بريمر" بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي

¹ إبراهيم الصحاري، مرجع سابق، ص. 10.

² محمد إبراهيم، سبيهي، مرجع سابق، ص. 147.

³ أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص. 119.

⁴ محمد إبراهيم سبيهي، مرجع سابق، ص. 150.

يجمع مختلف الاتجاهات والطوائف وممثلو كافة الأديان والأحزاب العراقية¹ فكان يضم 25 عضوا، 14 عضوا من الشيعة و4 من العرب السنة و5 من الأكراد، وعضوا واحدا لكل من التركمان والمسيحيين وهذا ما يؤكد أن المجلس تم تشكيله على الأبعاد الطائفية والمذهبية وليس بناء على الانتماءات الحزبية والفكرية وهو الأمر الذي أعاق أعمال المجلس²

وكانت مهمة هذا المجلس تتمحور في وضع أسس ومبادئ ونظام الحكم وذلك بعد اختيار لجنة أو جمعية لوضع دستور جديد وتنظيم استفتاء شعبي حول الدستور³. الذي تم إقراره في عام 2005 بعد مروره بكافة المراحل اللازمة وطرحه للاستفتاء والتصويت عليه من طرف الشعب ومن أهم مبادئه التأكيد على وحدة العراق وسلامته وأن نظام الحكم سيكون جمهوريا اتحاديا ديمقراطيا وتعدديا قائم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية الذي وضع العديد من الضمانات الهادفة إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فبدأت من هذا الأساس منظمات المجتمع المدني الفاعلة والتي يزيد عددها عن المائة عملها منذ الشهور الأولى للاحتلال بالترويج لها من خلال مؤتمرات وندوات والتشجيع لتأسيس الجمعيات والمنظمات بغرض الترويج للديمقراطية في العراق من خلال التوعية وبتث ثقافة الديمقراطية، فهياً الدستور العراقي التقسيم على أساس الأقاليم وذلك بعد القناعة المطلقة لأمريكا وإسرائيل بأن خطر العراق لن يزول باحتلاله وأنه من الممكن أن يعود إلى قوته وتهديداته مرة ثانية بحيث سيسمح بأن تقوم محافظتان أو أكثر بتشكيل فدرالية خاصة بها، بالإضافة إلى قانون النفط الذي يمنح الأقاليم سلطة تقوت سلطة الحكومة وقد خطط السيناريو أن ينفذ على أساس أربعة أقاليم، إقليم الشمال (كركوك، الموصل، تكريت، أربيل)، إقليم الوسط ويضم (بغداد، الرمادي، الكوت، ديالى)، إقليم الفرات ويضم (الحلة، الديوانية، النجف، كربلاء)، وفي الأخير نجد إقليم الجنوب الذي يضم (البصرة، العمارة، الناصرية، السماوة)⁴.

فكان من بين الخرائط التي قدمها برنارد لويس للكونغرس الأمريكي خريطة واضحة تدعو إلى ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات على أساس طائفي فنجد دولة شيعية في الجنوب، دولة سنية في

¹ طه احمد خلف الله، مرجع سابق، ص. 155.

² محمد السعيد إدريس، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي، ع326، أبريل 2006،

لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 82.

³ طه أحمد خلف الله، مرجع سابق، ص. 165.

⁴ محمد إبراهيم سبيهي، مرجع سابق، ص. 149.

وسط العراق، ودولة كردية تقطع الشمال الشرقي من إيران وغرب سوريا وجنوب تركيا وكان هذا التقسيم من بين المقترحات التي قدمها الدستور العراقي¹

على المستوى الأمني: أشارت التقديرات العراقية التي أعلن عنها الصحاف وزير الإعلام العراقي رسمياً أشارت لمقتل 1252 مدنيا بالإضافة إلى 17 قتيلا آخر من بينهم 12 إعلاميا من مختلف الجنسيات، أما العسكريون العراقيون فقد أجمع المراقبون أن عدد القتلى لا يقل عن خمسة آلاف جندي² وعلى الرغم من إستراتيجية الولايات المتحدة لتحقيق الأمن من خلال تشكيل قوات عسكرية وشرطة عراقية بعد أن قام بول بريمر بتصفية حزب البعث مما لتأزم الوضع الأمني حيث احتفظ كل فريق بميليشياته وأسلحته وذخيرته التي تابعت نشاطاتها خاصة قوات فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثروة الإسلامية في العراق والجيش المهدي التابع للتيار الصدري، والقوات البشمركية بالإضافة إلى الاقتتال الطائفي بعد التهميش الذي عرفته بعض القوى السياسية مما أدى لتفاقم الأوضاع الأمنية من تمرد وعصيان مدني وعمليات اغتاليه، وفي أبريل 2004 تصاعدت أعمال العنف إثر قيام جيش المهدي الموالي للتيار الصدري الشيعي والتي دخلت إلى النجف الشيعية والبصرة في الجنوب وذلك باجتياح مباني حكومية ومراكز للشرطة،

وكان لانضمام القاعدة إلى المقاومة العراقية تشديدا للاحتلال الأمريكي في ظل مواجهة المقاومة بطرفيها، وبالرغم من الاتفاقية الأمنية للحكومة العراقية بشأن إعادة الأمن إلى بغداد والتي دخلت حيز التنفيذ في 14 جوان 2006 بالإضافة إلى مشروع المصالحة الوطنية فإن الهجمات المسلحة لازالت مستمرة³ كما عان العراق من كوارث بيئية بفعل آثار الأسلحة حيث تم إلقاء 25 ألف صاروخ وهذا فضلا عن آلاف الأطنان من متفجرات القنابل، فأكد تقرير الاتحاد العربي للشباب والبيئة الذي أرسل إلى الأمم

¹ سليم مطر، المنظمات السرية التي تحكم العالم أخطر أسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص 150.

² طه أحمد خلف الله، مرجع سابق، ص. 162.

³ محمد السعيد إدريس، "مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ع. 156، أبريل، 2004، مصر، ص. 109.

المتحدة وجود انتهاكات بيئية بسبب الغزو الأمريكي للعراق إذ ارتفعت نسبة أكسيد الكربون والنتروجين في الجو بتأثير القنابل والصواريخ، وحذر من خطورتها على صحة الشعب العراقي¹

على المستوى الثقافي: في أعقاب احتلال بغداد نهبت المتاحف التاريخية الأثرية وسرقت المخطوطات من داخل متاحف بغداد، كما نهب كل من المتحف القومي العراقي وسرق منه حوالي 170 ألف قطعة من معروضات الآثار التي يعود تاريخها إلى 3500 عام قبل الميلاد منها آنية زهور من المرمر التي تقدر قيمتها ببلايين الدولارات ومتحف الموصل وجامعة البصرة، وسرقت قطع ذهبية ولوحات ومخطوطات نادرة وتنتج أصابع الاتهام إلى المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية وهي مؤسسة تضم مجموعة من جامعي القطع الأثرية والفنية ورجال القانون وبائعي التحف الفنية سعياً منها لتدمير الهوية الثقافية والحضارية للعراق والتي يزيد عمرها عن خمسة آلاف عام، قدمت من خلالها للعالم الكتابة السومرية قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة وأول الملاحم (ملحمة جلجامش) وتشريعات حمورابي القانونية

وتحولت المواقع التاريخية الأثرية الكبرى إلى معسكرات وامتدت الآثار الثقافية للتدخل في طبقة المثقفين من العلماء العراقيين فحوالي 17 ألف عالم ومهندس وطبيب مطلوبون في قوائم الإدارة الأمريكية بتهمة مشاركتهم في صناعة العلم العراقي²، وأشارت وثائق ويكيليكس تورط مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي مع الموساد الإسرائيلي في عملية قتل العلماء العراقيين مؤكداً في الوقت نفسه امتلاك العراق معلومات تبين اختراق الموساد لبعض الجهات في الدولة وقيامها باغتيال العلماء ، كما نشر نفس الموقع تقريراً أعدته وزارة الخارجية الأمريكية ورفعته إلى الرئيس بوش شرحت فيه أن الموساد الإسرائيلي تمكن بمساعدة واشنطن والمليشيات الحكومية في العراق من تصفية العلماء النوويين فقتل أكثر من 350 عالماً نووياً وأكثر من 300 أستاذ جامعي منذ عام 2003 وذلك بعد أن أخفقت في استمالتهم للعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون هجرة العلماء العراقيين وإعطاء 500 عالم عراقي "قرين كارت" مقابل تعاونهم مع متطلبات الإدارة الأمريكية³.

¹ إبراهيم الصحاري، مرجع سابق، ص. 11.

² محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 183.

³ سليم مطر، مرجع سابق، ص. 99.

ثانيا- تداعيات التدخل الأمريكي في العراق على الصعيد الإقليمي والدولي

1- التداعيات على المستوى الإقليمي

لقد أثرت ظروف الحرب على الجامعة العربية من خلال التساؤل عن جدواها، فبدأت الأصوات تتنادي بالغائها نظرا لفشلها في تحقيق الأهداف التي أنشأت بسببها منذ أربعينات القرن الماضي أي بغرض التنسيق بين مواقف العرب ولم شملهم وتحقيق التنمية والأمن ومواجهة أي خطر خارجي وهو الشيء الذي لم تستطع الجامعة العربية تحقيقه.

لقد كانت سوريا الدولة الوحيدة التي وقفت إلى الجانب العراقي وعلى إثر ذلك صرح دونالد وزير الدفاع الأمريكي أن سوريا تمد العراق بمعدات عسكرية من بينها أجهزة للرؤية الليلية وتابعت التحذيرات الأمريكية لسوريا خاصة مع سقوط بغداد فضلا عن اتهامها بإخفاء أسلحة الدمار الشامل كما أعلن "كولن باول" أن الوجود السوري في لبنان يعد بمثابة الاحتلال وأن غزو العراق لا يهدف للإطاحة بصدام حسين فقط وإنما سوف تمتد الخطة الأمريكية لتعقب دول أخرى مجاورة وذلك في إشارة لسوريا أما "جون بولتين" وهو المكلف بمراقبة الأسلحة والأمن الدولي قد صرح في مؤتمر صحفي خلال زيارته الأخيرة للفايتكان بأن سوريا تعتبر من الأنظمة التي يجب التخلص منها، وأفادت بعض التقارير مساعدتها للعراق في فترة التسعينات في تهريب بترول إلى الخارج عبر حدودها مخالفة في ذلك قرارات الأمم المتحدة فضلا عن تقديم الدعم لجماعة حزب الله في لبنان والجماعات الفلسطينية كما اتهمت بالوقوف ضد عملية السلام في الشرق الأوسط فاجتمعت كل هذه التهم لتتجسد في مشروع قانون قدم للكونغرس الأمريكي في أواخر عام 2002 والذي حمل اسم (قانون محاسبة سوريا)، وفي جانب آخر أكد كل من جورج بوش وتوني بلير قبل يومين من بدء الحرب التزاميهما بتنفيذ خارطة الطريق وإقامة دولة فلسطين مستقلة، وعقب انتهاء الحرب شرعت الولايات المتحدة في العمل لتنفيذ هذه الخطة فعلا انطلاقا من حرصها على صورة الدولة القوية والعادلة في محاولتها لفرض السلام والأمن العالمي وطبقا لهذه الخارطة كان لابد من إيقاف إطلاق النار بين الفلسطينيين وإسرائيل ومنع استمرار الانقفاضة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني منذ عدة سنوات كخطوة أولى نحو الاستمرار في تنفيذ خطة السلام التي تضمنتها تلك الخارطة¹.

¹ طه أحمد خلف الله، مرجع سابق، ص. 133.

2- التداعيات على مستوى الأمم المتحدة

لم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على قرار من مجلس الأمن قبل بدء الحرب بتفويضها في حرب العراق وانقسام دول العالم بشأن تلك الحرب واعتراض معسكر السلام الذي كانت تقوده فرنسا وألمانيا على القيام بأي عمل عسكري ضد العراق ورغبتها في منح المفتشين الدوليين مهلة أخرى لاستكمال مهمتهم في البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتهديد فرنسا رسمياً باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يجيز استخدام القوة، رغم ذلك لم تهتم الولايات المتحدة وحلفاؤها في الفشل على الحصول على اجتماع المجتمع الدولي لشن الحرب ضد العراق وهكذا قامت هذه القوات بغزو العراق دون أي غطاء من الشرعية الدولية، مما أدى للتشكيك بمصداقية المنظمة وجدواها في النظام العالمي الجديد وعجزها عن القيام بدورها في إرساء مبدأ حفظ السلام والأمن الدولي¹، فأعلن الرئيس جورج بوش في مارس 2003 أن بلاده ليست بحاجة لموافقة مجلس الأمن على شن الحرب على العراق بينما اعتبرت فرنسا وروسيا وألمانيا أن العراق لم يشكل تهديدا للسلام والأمن العالمي وأنه ليست هناك حالة عدوان تتطلب استخدام القوة العسكرية لذا كان مجلس الأمن مسرحاً للنقااعات السياسية بين التيارين المتناقضين، ففي الوقت الذي لجأت فيه الولايات لاتخاذ قرار 1441 ليضفي المشروعية للحرب على العراق كمظلة لتبرير الحرب²

وسعت كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا بغرض تحسين العلاقات مع أمريكا من استخدام مجالها الجوي في الهجوم على العراق بعد التوتر الذي شهدته تلك العلاقات وحاولت هذه الدول الحصول على تأييد كل من بريطانيا وأستراليا في ضرورة إسناد الدور الرئيسي في عراق ما بعد الحرب للأمم المتحدة ومنظماتها سواء في المجال الاقتصادي وإعادة الأعمار أو في المجال السياسي وترتيبات الحكم بعد صدام وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية كما رفضت إشراك الدول الراضة للحرب في خطة إعادة الأعمار وصدر بالفعل قرار من الكونغرس الأمريكي باستبعاد كل من روسيا، فرنسا، سوريا وألمانيا من المشاركة في عطاءات إعادة الأعمار لهم كرد فعل لمعارضتهم للحرب³.

¹ عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص.73.

² طه أحمد خلف الله، مرجع سابق، ص.149.

³ عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص.74.

خلاصة الفصل الثالث:

انعكس الفكر الاستراتيجي للمحافظين الجدد في إدارة بوش الابن بالعمل على تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، فوجدت في أحداث 11 سبتمبر 2001 الفرصة الثمينة لتحقيق المشروع الإمبراطوري الأمريكي بالاعتماد على مسوغات دينية و إيديولوجية كذرائع لتبرير الدخول العسكري في العراق في إطار الحرب الاستباقية في حملتها العالمية ضد الإرهاب و التي كانت تهدف في استعمالها للقوة العسكرية تحقيق السيطرة المباشرة على النفط العراقي و التحكم في إنتاجه و تسعيه وطرق نقله، انطلاقاً من واقع زيادة الاعتماد على النفط المستورد، وصعود تنافس اقتصاديات الدول الكبرى عليها.

فمثل الخليج العربي تحديدا العراق هدفا جيو استراتيجيا ضمن المعادلة التالية: النفط + القوة = الهيمنة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لجوانب هذا الموضوع سواء من شقه النظري أو جانبه التطبيقي وعلى ضوء الإشكالية التي اقترحنا البحث من خلالها لفهم وتفسير تأثير المتغير النفطي على الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي إبان فترة إدارة الرئيس جورج بوش الابن تم التوصل في نهاية بحثنا إلى النتائج التي نجملها فيما يلي:

- أحدثت نهاية الحرب الباردة متغيرات وتحولات على المستوى الدولي والإقليمي أدى لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تحاول فرض الهيمنة الأمريكية على العالم وتحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع اقتصادي.

- تعتبر الطاقة عصباً حيويًا في الحياة اليومية وتلعب دوراً أساسياً في تسيير قطاعات النشاط الاقتصادي والإنتاجي سواء كان ذلك في القطاعات العمومية أو في المؤسسات التجارية أو الصناعية أو القطاع الخدماتي.

- يمثل النفط المورد الأساسي للطاقة في العالم خلال القرن الحالي مع تزايد الطلب العالمي عليه، مما يجعل من الحصول على الإمدادات الكافية وبأسعار مناسبة أمراً حيوياً، خاصة بالنسبة لكبار المستهلكين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين للحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي.

- إن حركية الدولة على الصعيد الخارجي هو انعكاس حتمي لنشاطها الداخلي وضمان استمرارية هذه الحركية يستلزم حسب رأي المختصين السيطرة على منابع الطاقة الأحفورية، فمنذ بروز النفط كمحرك للاقتصاد العالمي، وانطلاقاً من كونه المصدر الأساسي للطاقة وركيزة للاقتصاد الرأسمالي الأمريكي اجتهدت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للحصول والسيطرة على هذه السلعة الإستراتيجية التي أصبحت محل الصراع الدولي في ظل تزايد الاستهلاك العالمي لها مع تصاعد تنافس اقتصاديات الدول الكبرى على هذه المادة الناضبة.

- استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الدولية وتصدرها القوة العالمية و واقع اعتمادها على النفط المستورد خاصة من طرف دول الخليج العربي كإحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية الغنية باحتياطيات نفطية ضخمة إذ تمتلك أكثر من ثلث الاحتياط العالمي ففي الوقت الذي يتوقع فيه أن يصل

الطلب العالمي على النفط في عام 2010 إلى حوالي 30 مليون برميل إضافي يوميا ستبقى دول الخليج العربي المصدر الأساسي لتأمين الزيادة المتوقعة حيث اتضحت فيها إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والتي مرت بثلاثة مراحل أساسية بدأ فيها الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد الانسحاب البريطاني وصولاً إلى التواجد العسكري بعد حرب الخليج الثانية كمحاولة لإرساء معالم الهيمنة الأمريكية على العالم لضمان استمرارية المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال التحكم في الأسعار والتوزيع وسلامة الممرات البحرية للناقلات النفطية، فأصبح الخليج العربي بما يمتلكه من مخزون نفطي هائل يحتل أولوية من أولويات السياسة الخارجية وركيزة الأمن القومي الأمريكي الذي تعزز مع تصدر المحافظون الجدد لأجندة الحكم في إدارة بوش الابن الذين ساهموا في إرساء فلسفتهم الفكرية والفلسفية لتكريس الهيمنة باستخدام مسوغات دينيواً، إيديولوجية لرسم إستراتيجية التدخل المباشر في العراق.

- فسمحت أحداث 11 سبتمبر 2001 من تنفيذ مشروع الإمبراطورية الأمريكية وعسكرة السياسة الخارجية وذلك بالتدخل المباشر في العراق بذريعة محاربة الأنظمة المارقة ونزع أسلحة الدمار الشامل وتطبيق برنامج ديمقراطية العراق وهي تبريرات لم تثبت صحتها، لتعبر في النهاية عن واجهة خفية للسبب الحقيقي الذي شمل السيطرة على النفط العراقي كأكبر مخزون نفطي في الخليج العربي.

قائمة المراجع

1. ابراهيم، حسين توفيق وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، العراق: مركز الخليج للأبحاث، 2005
2. أبو بكر، مصطفى محمود وعبد الله اللطع أحمد. مناهج البحث العلمي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007
3. الرميحي، محمد. النفط والعلاقات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978
4. السلطان، جاسم. جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا. لبنان: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط.1، 2013
5. السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998
6. الصحاري، إبراهيم. العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، ط.1، 2002
7. المشاقبة، أمين وشاعر، شبلي، سعد. التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. ط.1، 2012
8. الموعد، حمد سعد. أمن الممرات المائية العربية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999
9. بسيوني، محمد إبراهيم. المؤامرة الكبرى ومخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق
10. تشومسكي، نعوم، تر: سامي، الكعكي. الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي للسيطرة على العالم. بيروت: دار الكتاب العربي، 2004
11. جاسم، سلطان. جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا. لبنان: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط.1، 2013
12. جندي، عبد الناصر التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: الدار الخلدونية، ط.1، 2007
13. جنس، لويد، تر: محمد بن أحمد، مقى ومحمد السيد، سليم. تفسير السياسة الخارجية. الرياض: عماد شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1998

14. حبيب، هاني. النفط إستراتيجيا وأمنيا وتنمويا مصدر الثروة النفطية والطاقة والأزمات. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2006
15. ختاوي، محمد. النفط وتأثيره في العلاقات الدولية. لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2011
16. دورتي، جيمس وبالسغراف روبرت، تر: وليد، عبد الحي. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: كتب شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط. 1، 1985
17. ذياب الحفيظ، عماد محمد. بيئة الخليج العربي وجزيرة العرب. عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط.1، 2001
18. راغب، نبيل. الحكومة الخفية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007
19. سيهري، سامان. الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، 2001.
20. سويد، ياسين. الوجود العسكري الأمريكي في الخليج واقع وخيارات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2004
21. شاهر، إسماعيل الشاهر. أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 . دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
22. شفيق، منير. الإستراتيجية و التكتيك في فن عام الحرب. دار العربية للعلوم، ط.1 ، 2008
23. شماط، وليد. إمبراطورية المحافظون الجدد، التضليل الإعلامي وحرب العراق. لبنان: دار الساقى، ط.1، 2005
24. طه خلف الله، أحمد. سقوط العرب في الحرب على العراق الأسباب و النتائج. القاهرة: دار الكتاب العديد، 2004
25. عامر، مصباح. نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009
26. عبد السلام، رفيق. الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2008
27. عبد الله السلطان، جمال مصطفى. الإستراتيجية في الشرق الأوسط. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2009

28. عليان، ربحي مصطفى وغنيم عثمان محمد. عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع، ط.1، 2000
29. عودة، جهاد. النظام الدولي نظريات وإشكاليات. دار الهدى للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005
30. عوض صابر، فاطمة وعلي خفاجة ميرفت، أسس البحث العلمي. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفضية، ط.1، 2002
31. فايت، دوغلاس، تر: سامي بعقلي. الحرب والقرار من داخل البنتاغون. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط.1، 2011
32. محمد العيثاوي، ياسين السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2009
33. محمود منصور، ممدوح. الصراع- السوفييتي في الشرق الأوسط. مكتبة مدبولي ، 1999
34. مراد، محمد. السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الضرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، ط.1، 2009
35. مطر، سليم. المنظمات السرية التي تحكم العالم أخطر أسرار الإستراتيجية الأمريكية في العراق و الشرق الأوسط الأردن: دار الفارس النشر والتوزيع، ط.1، 2011
36. نعيم الأشهب، مازن الحسني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التنمية ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2005
37. يحي حلمي، رجب. أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية. مكتبة العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط.1، 2006
38. يحي زلوم، عبد الحي. حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط.1، 2005
39. يحيى زلوم، عبد الحي. أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق. الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط.1، 2009.

1. أحمد، محمد. "الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بحث في الأسباب والنتائج"، جامعة دمشق، م.20، ع.(4+3) (2004)
2. الحياي، عبد الأمير وعبد الجبار، فراس. "دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط دراسة في الجغرافية السياسية"، دياي، ع. 33، (2009)
3. السعيد إدريس، محمد. "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي، ع.326، أبريل (2006) لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،
4. السعيد إدريس، محمد. "مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.156، أبريل، (2004)
5. حافظ، زياد. "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية"، المستقبل العربي، ع.71
6. حامد حميد، كاظم. "النفط وتأثيره في العلاقات البريطانية- الأمريكية خلال القرن العشرين، مداد الأدب، ع.6
7. حشود، نور الدين. "دراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التقرد إلى الهيمنة 1990.2012"، دفاثر الساسة الدولية والقانون، ع.09، جوان 2013.
8. سحادة المنصور، عبد العزيز. "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة في الرؤى و المشروعات"، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، م.25، ع.1، 2009
9. سعد حقي، توفيق. "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، العلوم السياسية، ع.43 .
10. سليم كاطع، علي. التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية . بغداد: مركز دراسات الدولية، ع 45
11. عبد الغفار، محمد. الإستراتيجية الإقليمية و الدولية لأمن الخليج العربي. مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولة والطاقة، ع.12، 2012

قائمة المراجع

12. عبد الله، حسين. "أسعار النفط بين التغير والاستقرار"، السياسة الدولية، م. 55، ع. 47، (2009)
13. محمد أحمد، عز الدين. "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، ع. 27، (2006)
14. محمد سرور، عبد الناصر. "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق"، جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، م. 14، ع. 1، (2010)
15. مرعي العبيدي، مثني فائق. "البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق"، تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع. 4،
16. نوار، إبراهيم، "الخليج العربي من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون"، السياسة الدولية، م. 44، ع. 177، جويلية 2009

3/ الرسائل والمذكرات

1. آل رشيد، محمد بن محمد. السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه. كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2012
2. الحسين، نصر محمد علي. النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003، أطروحة دكتوراه. جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2012.
3. العطري، ميلود. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2007-2008
4. بن سعدون، اليامين. الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011.2012

قائمة المراجع

5. بعداش، بوبكر. مظاهر العولمة من خلال نشاطات الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.2010
6. بوالجدر ي، فيصل. متغير النفط في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008
7. بوقلمون، صورية. العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال فترة 1971-1991، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، سبتمبر 2001
8. جعفر عمر، أميمة. السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير. جامعة الخرطوم: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005
9. فاضل، عبد القادر الحسن أحمد. السياسات الأمنية في الخليج العربي 1990-2002، رسالة ماجستير. جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2003
10. قادري، مليكة . مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2008.2009 .
11. كشيط، خالد. دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.2011
12. كلوب، وائل محمود. دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2009، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011
13. مسيح الدين، تسعديت. الصراع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دراسة تفاعلات الظاهرة الإرهابية، رسالة دكتوراه. جامعة دالي إبراهيم: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009-2010

قائمة المراجع

14. مشدن، وهيبه. أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973.2003 ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.2005
15. وحيد، خير الدين. أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013

4/ المنشورات

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط جامعة قصدي مراح: كلية العلوم السياسية والتجارية وعلوم التسيير، ج1، 2013-2014
2. نبيل مهدي الجنائي ودارع سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد
3. لبنان، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدولة العربية النفطية ديسمبر 2009،
4. العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، دليل صناعة النفط و أثرها الاقتصادي في العراق، أكتوبر 2012
5. السليمانية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، 2009

5/ المواقع الإلكترونية

1. براء، ميكائيل. "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" ، في: 28/09/2007: <http://islamtoday.net/newafth/artshow-95-130111.html>
2. سني، محمد أمين. دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، في: 01: 13(477) www.saqr center.net/index.php page=477(13: 01) 2015/03/3)

قائمة المراجع

3. عمر يحي، أحمد. الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي، في: www.blog

spot.com/2014/11/blog-post 64.html. 28/10/2015 a 23 :51

4. قطيشات، ياسر. واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي في:

[http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp ? 255649](http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?255649). 31/10/2015

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	5
إشكالية الدراسة	7
فرضيات الدراسة	7
الفرضية الرئيسية	7
الفرضيات الثانوية	7
الإطار النظري للدراسة:	7
النظرية الواقعية	7
نظرية صنع القرار	9
الإطار المنهجي للدراسة:	10
المنهج التاريخي	10
المنهج الوصفي	10
منهج دراسة الحالة	11
الدراسات السابقة	11
أهداف الدراسة	12
الأهداف العملية	12
الأهداف العلمية	12
الإطار المفاهيمي	12
مفهوم الاستراتيجية	12
مفهوم السياسة الخارجية	13

14.....	مفهوم المصلحة القومية
14.....	مفهوم الحرب الاستباقية
15.....	مفهوم التدخل
15.....	أهمية الدراسة
15.....	تقسيم الدراسة

الفصل الأول

متغير النفط في السياسة الأمريكية

18.....	تمهيد:
19.....	المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي
19.....	أولا-النفط ووظائفه الاقتصادية
19.....	1- تعريف النفط:
20.....	2-الوظائف الاقتصادية للنفط:
21.....	ثانيا- علاقة النفط بالاقتصاد الرأسمالي الأمريكي
21.....	1-العلاقة بين أسعار نفط الخام وسعر صرف الدولار
23.....	2-النفط بين اشكالية النضوب والعجز عن تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب:
26.....	المبحث الثاني: علاقة اللوبي الاقتصادي بالسياسة الأمريكية
26.....	أولا- نشأة اللوبي الاقتصادي
26.....	1- شركات النفط العالمي الكبرى:
28.....	2-المجمع الصناعي العسكري:
30.....	ثانيا- تأثير اللوبي الاقتصادي في السياسة الأمريكية

المبحث الثالث: مكانة النفط في الأمن القومي الأمريكي.....	34
أولاً- الأمن القومي بين السياسة والاقتصاد في السياسة الأمريكية	34
1-تعريف الأمن القومي:	34
2- علاقة الأمن القومي بالاقتصاد في السياسة الأمريكية	36
ثانياً- النفط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002.....	38
-البعد الاستراتيجي للنفط:	38
خلاصة الفصل الأول	40

الفصل الثاني

الاستراتيجية النفطية الأمريكية في الخليج العربي

تمهيد:	42
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي	43
أولاً- جغرافية الخليج.....	43
ثانياً- الأهمية الاقتصادية للخليج العربي	45
المبحث الثاني: تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي	48
أولاً- مراحل الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي	48
1-مرحلة تحييد الخليج.....	48
2- مرحلة ملئ الفراغ.....	50
3- عسكرة السياسة الأمريكية في الخليج.....	51
ثانياً- الأهداف الأمريكية في الخليج العربي	52
1-حماية إمدادات النفط	52

55.....	2- حماية أمن إسرائيل
57.....	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث

التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003

59.....	تمهيد:
60.....	المبحث الأول: المحددات السياسية لإدارة جورج بوش الابن وقرار التدخل في العراق
60.....	أولاً- الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة:
62.....	ثانياً- المحافظين الجدد وقرار الحرب على العراق
69.....	المبحث الثاني: دراسة في أسباب التدخل الأمريكي في العراق
69.....	أولاً- الأسباب المعلنة:
69.....	1- نزع أسلحة الدمار الشامل:
71.....	2- وجود علاقة بين القاعدة ونظام صدام حسين
73.....	3- إقامة نظام ديمقراطي في العراق
75.....	ثانياً- الأسباب الخفية
76.....	- السيطرة على النفط العراقي
81.....	المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق لعام 2003
81.....	أولاً- تداعيات التدخل الأمريكي في العراق على الداخل الأمريكي
81.....	1- التداعيات على الصعيد الداخلي الأمريكي
83.....	2- التداعيات على الصعيد الداخلي العراقي
88.....	ثانياً- تداعيات التدخل الأمريكي في العراق على الصعيد الإقليمي والدولي

88.....	1- التداعيات على المستوى الإقليمي
89.....	2- التداعيات على مستوى الأمم المتحدة
90.....	خلاصة الفصل الثالث:
91.....	الخاتمة
94.....	قائمة المراجع
103.....	فهرس المحتويات
109.....	الملخص

الملخص

ملخص

تمحورت دراستنا حول تأثير النفط كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في بلورة الإستراتيجية الأمريكية إبان حكم جورج بوش الابن في الخليج العربي من خلال دراسة نموذج التدخل العسكري في العراق انطلاقاً من محددات داخلية وخارجية ساهمت في صنع القرار متمثلة في وصول المحافظين الجدد إلى سدة حكم الذين وجدوا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الفرصة الثمينة لتوجيه أفكارهم الإستراتيجية بخصوص تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم بشكل عام وعلى مصادر النفط بصفة خاصة كحاجة ملحة لضمان النمو الاقتصادي الرأسمالي كمصلحة حيوية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، في إطار تزايد تنافس القوى الكبرى (أوروبا واليابان).

هذه الهيمنة لن تأتي إلا بفعل السيطرة على مصادر النفط للتحكم في ممراته وأسعاره وذلك باستعمال القوة العسكرية، وهو الواقع الذي عكس تأثير النفط في الاقتصاد الأمريكي وعلاقة اللوبي الاقتصادي بإدارة جورج بوش الابن وصولاً إلى اتخاذ النفط مكانة بارزة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 2002 على الإستراتيجية المنتهجة في الخليج العربي التي انتهت باحتلال العراق كأكبر مخزون نفطي.

الكلمات الدالة: البترول، السياسة الخارجية الأمريكية، الإستراتيجية، الخليج العربي، الحرب الاستباقية.

Résumé

Cette étude propose une analyse sur l'effet de pétrole comme l'une des assises les plus importantes de la politique étrangère américaine.

Il s'agit notamment d'examiner son influence sur le processus de prise de décision au sein de l'administration de **GEORGE W BUSH**, afin de présenter un sur l'intervention militaire directe en Irak

Les mots clés : le pétrole, la politique étrangère américaine, la stratégie, le golfe persique, intervention.

Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou

Faculté de droit et Science Politique

Département de Science Politique



**Le pétrole dans la stratégie Américaine
vers Les pays Du Golfe durant Le
Mandat De George W Bush Etude De
Cas : intervention en Irak**

**Mémoire présenté pour l'obtention d'un Master
Option : étude moyen-orientales et régionales.**

Présenté par
Yous Ferroudja
Aissaoui Lila

Encadré par :
Benbelaid Farid

Jury

Pr Hadarbec Abdelwaheb.....Président.

Pr Benbelaid Farid..... Promoteur et rapporteur.

Pr Meziani Lotfi..... Examineur.

Année Universitaire 2014-2015